

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسى (3349208) - أنترنت؛ (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني؛ (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



بيان

المجد للمقاومة..

والعار لدعاة المساومة

تحول صمود المقاومة الأسطوري في قطاع غزة بعد ٢١ يوماً من العدوان الصهيوني وارتكاب المجازر، إلى خط الدفاع الأساسي ضد المخطط الأمريكي - الصهيوني في المنطقة. ويجب أن يتحول هذا الصمود بالدعم الشعبي والعربي والعالمي المتصاعد ليس إلى هزيمة العدوان فقط، بل إلى إزالة الاحتلالين الأمريكي والصهيوني في المنطقة. وهذا يتطلب عدم الانتظار، بل يحتم نقل زمام المبادرة إلى أيدي قوى المقاومة والممانعة عبر توسيع رقعة المقاومة في فلسطين ولبنان وسورية والعراق وكل المنطقة العربية.

– فبعد أن حوِّلت الولايات المتحدة وحلفاؤها مجلس الأمن إلى دائرة ترخيص بالقتل الجماعي وترسيخ وتشريع للاحتلال، لا بد من حسم الخيارات ووضوح المواقف وعدم الوقوع في الأوهام حول تحييد أمريكا في الصراع العربي الصهيوني. فالسلاح أمريكي، والإجرام صهيوني، والتواطؤ رسمي عربي.

– ومن المهم التأكيد أنه لولا المقاومة والممانعة لكان قطار الموت الصهيوني دخل كل المحطات العربية. فمثلاً كانت المقاومة اللبنانية في حرب تموز تدافع عن الأرض والسيادة وعن كل شعوب المنطقة، ها هي المقاومة الفلسطينية المحاصرة تدفع دماً مدراراً ليس دفاعاً عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني فقط، بل دفاعاً عن شعوب هذا الشرق ضد المخطط الإمبريالي - الصهيوني.

– المقاومة الباسلة في قطاع غزة لا تقاوم من أجل سلطة أو سلطات وهمية في ظل الاحتلال تتصارع من أجلها بعض التنظيمات، وحتى نخرج من هذا الفخ الخطير على الجميع العودة إلى برنامج المقاومة، ووقف جميع الاتصالات والمفاوضات الفلسطينية والعربية السرية والعلنية مع العدو الصهيوني.

– المبادرة المصرية هي غطاء سياسي للفشل العسكري الصهيوني في تحقيق أهدافه السياسية. وهدفها أيضاً إعفاء الكيان الصهيوني من الخضوع للمحاسبة الدولية على جرائم الحرب الموصوفة المرتكبة بحق الجماهير العزلاء في القطاع، وتهدف كذلك إلى إطالة أمد الاحتلال وإخماد جميع المقاومات العربية وتأسيس الجماهير من خيار المقاومة الشاملة ومن إمكانية الانتصار على المشروع الإمبريالي - الصهيوني العام في المنطقة.

– رسالتنا لقادة دول الاعتلال العربي هي أنهم إلى مزيلة التاريخ، فهم منذ كامب ديفيد يتنازلون، ويفاضون، ويأتمرون بما تطلبه واشنطن وتل أبيب، ويتواطؤون على المقاومة والتحرير. فالمفاوضات لم تحرر شبراً من الأرض، والتنازلات وإقامة العلاقات الدبلوماسية العلنية والسرية مع الكيان الصهيوني، لم تمنع الاعتداءات والمجازر الصهيونية من الاستمرار. وحدها المقاومة الشاملة ومناهضة التطبيع بكل أشكاله قادرة على تحرير الأرض ودحر العدوان وضرب المفهوم الاستراتيجي لنظرية الردع الإسرائيلية.

– الجماهير لا تراهن على القمم العربية، فالنظام الرسمي العربي يتفرج على حمم القنابل الإسرائيلية تنهمر فوق الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة المحاصر. نحن نراهن على الجماهير التي تتفاعل مع صمود قطاع غزة وبطولات المقاومة التي تحولت إلى شرف وضمير هذا العصر. ومن هنا يجب أن يتحول خيار المقاومة ليس ضد التحالف الإمبريالي - الصهيوني فقط، بل ضد قادة دول الاعتلال العربي الذين خانوا الأوطان والأرض والمقدسات، وتحولوا إلى شركاء في جرائم الاحتلال ضد شعبنا.

– المجد للمقاومة.. والخزي والعار للصامتين والمتفرجين والمواطئين مع قوى الاحتلال والإمبريالية العالمية.

٢٠٠٩/١/١٤

■ اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين



■ حقيقة جنود الاحتلال وهم خلف كواليس الاستقواء بالقتل والفسفور على أطفال غزة ونسائها.. وهم ينتحبون جندياً معتدياً سقط بالمواجهات مع المقاومة الفلسطينية على تخوم غزة الصامدة.

الانتفاع صار تملكاً...مع وقف التنفيذ!!

بعد أربعين عاماً من الانتظار، يبدو أن حلم المنتفعين بأراضي أملاك الدولة «إصلاح زراعي، أملاك خاصة للدولة» قد تحقق أخيراً، حيث ذكرت مصادر مطلعة في وزارة الزراعة أن دوائر أملاك الدولة قد قامت بتسجيل الأراضي بأسمائهم، سواء كانوا من الأحياء أو من الأموات، إلا أن فرحتهم لم تكتمل تماماً بسبب الإشارة التي وضعت على صحائف العقارات المنقولة، والتي تشترط مضي مدة خمس سنوات لانتقال الملكية إلى ورثة المنتفعين الأموات!!

يمكننا أن ندرك مدى إحجاف هذه الفقرة إذا تدكّرنا أن العدد الأكبر من المنتفعين قد أصبحوا في عداد الأموات بعد مرور كل هذه السنين على صدور قرارات الانتفاع، التي ابتدأ إصدارها منذ نهاية خمسينات القرن الماضي، ووصلت ذروتها في العام ١٩٦٧، وهكذا فإن المستفيد الأساسي من نقل ملكية أراضي الانتفاع هم الورثة الذين اكتشفوا أن عليهم انتظار خمس سنوات حتى يحصلوا على حق تملك أراضيهم بشكل كامل!!

ومن حقنا هنا أن نتساءل مع الورثة الذين فرض عليهم الانتظار: كيف يستطيع «المستفيدون» من هذا القرار صيانة أراضيهم طيلة فترة الانتظار؟ وفي حال وقع نزاع أو خلاف على هذه الأراضي، فإلى أية جهة تنفيذية أو قضائية سيلجؤون، وهم لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لأراضيهم، لأنهم غير مالكين قيداً لأراضيهم في السجل العقاري؟!! وتتخذ هذه المشكلة أبعاداً مختلفة في محافظة الحسكة، ففضلاً عن شرط مرور السنوات الخمس، يعيش في هذه المحافظة عشرات الآلاف من المواطنين «الأجانب» من ضحايا الإحصاء الاستثنائي السيئ الصيت، وهؤلاء لا يحق لهم التمتع بحق الملكية على الإطلاق، فكيف سيستفيدون من خطوة تسجيل الأراضي الآنفة الذكر؟!!

بعيداً عن انتقاد العقلية العجائبية التي تحكم تنفيذ القرارات في بلادنا، لا يسعنا إلا أن نتمنى أن يحمل هذا العام فرحتين لهؤلاء «الأجانب»: فرحة تسجيل أراضي الانتفاع باسمهم، وفرحة الاعتراف بهم أخيراً كمواطنين سوريين أياً عن جد .

■ ■

فليكن بديلاً حقيقياً..

السادة في إدارة شركة النقل الداخلي..

سمعنا الكثير عن رغبتكم بإيقاف بعض الخطوط الطويلة التي تخدمها السرافيس، لتحل محلها في أقسام من امتدادات هذه الخطوط التي كنتم تعتمدها، باصانكم الصينية الحديثة (خط قدم عسالي – ابن النفيس نموذجاً)، فإذا كنتم جديين في ذلك، فعليكم أن تضيقوا ورديات ليلية تستمر في العمل حتى ساعة متأخرة، لا أن تختفي باصانكم في الهزيع الأول من الليل، مما يجبر المواطن المنتوف على الاعتماد على سيارة الأجرة (الكسي) التي تنطفئ جميع عداداتها بعد حلول الظلام، ويأخذ أصحابها بابتزاز الناس، تارة بطلب الأجرة مقطوعة سلفاً، أو بفرض شروط مجحفة من شاكلة: (عداد ونص) و(عدادين).. أو التسول بطريقة ذكية: (اللي بيطلع من خاطرك أستاذ)..

نحن معكم أيها السادة.. باص النقل الداخلي يحفظ كرامة المواطن وإنسانيته رغم كل ما يدعيه المغرضون، وكما يقول المثل: (ما بتعرف خيره لتجرب غيره).. ولكن لا تدعوا الإيمان بهذا الخيار يتحول لكارثة.. والقضية برسمكم!

الحرب والغاز الطبيعي..

العدوان الإسرائيلي ومكان غزة البحرية..3

بعيداً عن خطط الاستخدام..

مياه الشرب بين الجفاف والبدائل..6

ندوة حوارية في وزارة المالية..

تداعيات الأزمة الرأسمالية على الاقتصاد السوري..7

لاباز تصفع كل المتآمرين العرب..



«أود أن أعلن أن بوليفيا تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ونظراً لهذه الجرائم الخطيرة ضد الحياة والإنسانية، فإن بوليفيا تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل»، بهذا الوضوح وهذه الجمل المقتضية، أطلق الرئيس البوليفي ايفو موراليس قرار بلاده قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني بسبب عدوانه على قطاع غزة الذي خلف آلاف الشهداء والجرحى، بعد مضي نحو ثلاثة أسابيع على شنه.

الرئيس موراليس الذي كان يتحدث أمام الدبلوماسيين في قصر الحكم، أكد أن ما يحدث في غزة هو «تهديد جدي للسلام العالمي». وبهذا تحذو لاباز حذو كاراكاس التي أعلنت في السادس من الشهر الجاري طرد السفير الإسرائيلي شلومو كوهين مع ستة موظفين آخرين من البلاد تضامناً مع الشعب الفلسطيني، واحتجاجاً على العدوان الصهيوني على غزة.

بدوره جدد الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الأربعاء إدانته للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وأكد أنه إبادة جماعية.

وطالب شافيز في خطاب بالبرلمان بوقف العدوان على غزة فوراً، كما طالب العالم بالعمل من أجل إحلال السلام في فلسطين والعالم. وقد علت أصوات الموجودين في البرلمان تأييداً، ورفعوا العلم الفلسطيني، وهتفوا بشعارات تضامنية مع سكان غزة.

■ ■

بصراحة



الطبقة العاملة الواسعة.. والتحديات الكبرى..

◀ جهاد أسعد محمد

تهبُّ الظروف والمناخات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الواقع الراهن كل ما يلزم لاتساع مفهوم «الطبقة العاملة»، ليأخذ معناه الحقيقي كاملاً، ويصبح بالتالي، شاملاً لكل أصحاب الدخل الضعيف من المنتجين الفعليين بسواعدهم وأدمغتهم. فمع استمرار وتصاعد عمليات النهب وتمركز الثروة في العالم بأسره، وبدء تلاشي ما كان يعرف باسم «الشرائح المتوسطة» في معظم بقاع الأرض نتيجة شره الرأسمالية ووصوله إلى أقصاه، يتعمق الفرز الاجتماعي بشكل صارخ، وتنشأ هوة حقيقية بين من يعملون وينتجون، وبين من يملكون الثروة والسلطة والقرار، وتتضم بصورة متواترة أعداد متزايدة من المثقفين والمبدعين والاكاديميين والحرفيين المهرة والفلاحين والمزارعين، بحكم ظروفهم المادية والمعنوية المستجدة، إلى صفوف الطبقة العاملة..

هذه الظروف الراهنة، وإن بدت كارثية بسبب ما تكرّسه من فقر وبطالة واختلالات اجتماعية على امتداد العالم، إلا أن ما يمكن أن تشكل أرضيته من احتمالات تغيير وشيكة لمصلحة من لا يملكون سوى قوة عملهم، يبعث على الكثير من التفاؤل والأمل بقرب الخلاص من برائن الجور الإمبريالي. ولا يختلف الوضع في سورية عن مثيله في العالم، بل لعل الفرز الحاصل عندنا نموذج أكثر حدة ووضوحاً لما يجري على نطاق العالم، بل لعله الأكثر إيلاماً بسبب خصوصيته، ففي بلدنا الذي لم يعرف شعبه من الرأسمالية سوى رأسمالية الدولة بشوهارها المعروفة، إلا في فترات قصيرة سبقت الاستقلال وتلته، وجد المواطن السوري نفسه دون مقدمات أمام أبشع تجليات النهب الرأسمالي عبر كيه بوصفات الليبرالية الجديدة المبكرة خصيصاً لشرعنة الاستغلال والنهب، وقد بدأ هذا الانعطاف المياغت بتخلي الدولة على حين غرة عن دورها الرعائي والموجه، وتسليمها مقاليد الإدارة الاقتصادية –الاجتماعية لأشد المتحمسين لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، فسارع هؤلاء الليبراليون الجدد بكل ما يملكون من قوة ودعم خارجي، وبقدر ما سمحت لهم الظروف وممانعات قوى المجتمع، لتطبيق بنود اتفاق واشنطن، فشرعوا بالخصخصة وفتح الأسواق وتحرير التجارة ورفع الدعم عن المواد والسلع الأساسية، فقباطاً الإنتاج، وانتشرت البطالة، وتراجعت الخدمات، وازداد الفساد، وعظم النهب، وتدهورت أوضاع المنشآت، وانخفض المستوى المعيشي للغالبية العظمى من المواطنين، وانحدرت أحوال الكثيرين منهم إلى الحضيض، وبالتالي اتسعت رقعة المواطنين المشابهين في ظروفهم ومستوى دخلهم وحجم ومعاناتهم على اختلاف نمط ونوع إنتاجهم.

لكن، في المقابل، وأمام الانعطافة غير المتوقعة، وجدت الجهات التي من شأنها الدفاع عن مصالح كل هذه الشرائح المتضررة، والمعني هنا هو المنظمات الشعبية والنقابات العمالية والقوى والتيارات والأحزاب الوطنية، غير جاهزة لتحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه من تمثلهم، وهي التي اعتادت الكسل والتواكل في ظل تماهيا بهذا القدر أو ذاك مع البرامج الحكومية لعقود طويلة، ما أفسح المجال للقوى الليبرالية لتنفذ قسماً كبيراً من برامجها وخططها وسياساتها دون عوائق تذكر، وهي ما تزال تسعى لتحقيق كامل أهدافها دون كلل أو رادع.

لذلك فالمطلوب اليوم، وقد اتسع مفهوم الطبقة العاملة بقدر اتساع الآثار السلبية الناتجة عن السياسات النيوليبرالية، أن تنهض القوى المتضررة من هذه السياسات، وعلى رأسها اتحاد نقابات العمال، وأن تبذل قصارى جهدها لتوحيد جميع المتضررين من هذه السياسات في خندق واحد، ومن ثم الانتقال إلى الهجوم المضاد ضد من مازال يحسب أن بإمكانه الاستمرار في تجويع الناس وخلخلة الاقتصاد الوطني وتمزيق المجتمع ودفعه نحو البطالة والعوز والقبول بالأمر الواقع.. في سورية التي يحاول الأعداء المريبصون محاصرتها وإرهاهاها، لم يعد ثمة فرق كبير بين عامل أو مزارع أو مهندس أو صحفي أو طبيب أو محام، طالما أن الجميع يعانون من شرور الليبرالية الجديدة بدرجات متفاوتة. وإذا أضفنا إلى كل أولئك العاطلين عن العمل، فيستكون النتيجة جيشاً جراراً، إن اتحدت قواه، فإنه بالتأكيد سينزل هزيمة ماحقة بكل القوى التي تستهين بكرامة الوطن.. والمواطن.

■ mjihad@kassioun.org

في مجلس الاتحاد العام: مكاسب تنتهك... ومطالب لا تُنفذ!!



العمل الخطيرة، وأغفل الأعمال الشاقة، وأكثر من ذلك، لم يشمل العاملين المؤقتين أو الوظائف والأعمال التي لم ترد في الأنظمة الداخلية والملاكات العددية، علماً بأن غالبية الشركات لن تصدر أنظمتها الداخلية وملاكاتها العددية، وهذا الأمر يستبعد غالبية العاملين في قطاع وزارة الصناعة والكهرباء، وخاصةً المؤقتين منهم، والذين يتعرضون للعوامل والظروف نفسها. ثم تبدأ المداخلة بعد ذلك بتعداد الشركات المنهارة في القطاع العام!!

مداخلة أخرى تشيد بالإنجازات المحققة في مختلف المجالات، وتتطلع بعين الأمل إلى المستقبل من أجل المزيد من الإنجازات، وبعد ذلك تتحدث عن تقصير وزارة المالية وتقصير جهات أخرى. وقد ورد فيها حرفياً ما يلي: «تقوم وزارة المالية بتحصيل الفوائض المتاحة للتنمية من الشركات النسيجية على مدى سنوات طويلة، دون الأخذ

١- إن قانون العاملين الأساسي رقم ١/ لعام ١٩٨٥ قد تضمن إنجاز الأنظمة الداخلية للمؤسسات والشركات والمنشآت العامة خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه، وصدر القانون رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤ وتضمن أيضاً المادة نفسها، فهل يعقل أن مؤسسات وشركات في قطاع عملنا لم تنجز حتى الآن أنظمتها الداخلية، رغم كل التأكيدات والبلاغات والتعاميم؟

٢- وفي الجوانب المالية: صدر قرار رئاسة مجلس الوزراء، ومنح المهندسين تعويضات صعبة إقامة، وحجب هذا القرار التعويض عن العاملين من غير المهندسين، والذين يعيشون الظروف ذاتها.

- صدر القانون رقم ٢٤٦/ الذي حدد الأعمال الشاقة والخطرة، وأصدر السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٦١/م و لعام ٢٠٠٨ والذي تضمن منح تعويض الأعمال الخطيرة، وظروف

◀ نزار عادلة

قد يبدو بعض البشر متناقضين في أقوالهم وأفعالهم، أما أن تكون هذه الظاهرة صفة منظمة نقابية عمالية هي الأكبر في البلاد فهذا الطامة الكبرى، وأعراض هذا التناقض تتوضح من خلال المداخلات التي جاء أكثرها -وليس جميعها- مبتدئاً بتوجيه التحية للحكومة بكامل أعضائها على جهودها الكبيرة في تنفيذ المطالب العمالية والاهتمام بها، ثم تأخذ بطرح سلسلة من المطالب العمالية، وتستعرض سلسلة أخرى من الانعكاسات السلبية الحادة على الطبقة العاملة وعلى أكثرية المواطنين بعد التحول إلى اقتصاد السوق!!.

ويمكننا أن نذكر الكثير من الأمثلة على التناقض المذكور، فقد جاءت في مطلع إحدى المداخلات الكلمات التالية: «ندرك حجم وأهمية الإنجازات والمكاسب التي تحققت لعمالنا خلال السنوات الماضية، وندرك حجم الصعوبات والمعوقات التي تقف في وجه الجهود التي تبذل للحفاظ على هذه المكتسبات وتوسيعها»!!

من يبذل هذه الجهود، الحكومة أم النقابات!!؟ وتتابع المداخلة: «كما وندرك أيضاً مسؤولية الحكومة عن عدم تنفيذ أو التراخي في تنفيذ بعض مواد القوانين التي صدرت، سواء كانت تتعلق بقضايا إنتاجية أو مهنية أو عمالية».. وتعدد المداخلة عشرات القضايا العمالية التي عجزت الحكومة عن تنفيذها:

يعد المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية من المؤتمرات الدولية المهمة والكبيرة، لتمثيله أهم الطبقات وأكثرها فقراً واضطهاداً وعدداً على وجه الكرة الأرضية، حيث ينعقد في كل من مبنى منظمة الأمم المتحدة، ومقر منظمة العمل الدولية بجنيف، وتستقبله المنظمات العمالية بالكثير من الترقب والتفاؤل، على أمل تحقيقه لأفضل النتائج الممكنة، وقدرته على معالجة الكثير من القضايا والمواضيع المتعلقة بالشأن الاقتصادي، وقضايا العمل والعمال بشكل عام في أنحاء المعمورة.

هذا المؤتمر ينتج الكثير من التناقضات، كما يجري في مؤتمراتنا واجتماعاتنا المحلية «الملطفة والمحبة»، خاصةً فيما يتعلق بطريقة انتقاء الوفود المشاركة، ومدى استعدادها لنقل هموم العمال ومطالبهم. ومع ذلك فإن نسبة الحضور هذا العام كانت كبيرة جداً، فقد حضره ما يقارب ألفين وثمانمائة مشارك، من بينهم وزراء، وأمناء عامون لمنظمات أرياب العمل، وقيادات المنظمات العمالية، وممثلي المنظمات الدولية والإنسانية. ولكن ما فائدة كل هذا الحضور إذا ظلت هذه المؤتمرات مجرد منصات للخطابة دون أن تتحول إلى مؤتمرات فعالة ليبحث أسباب الأزمات الاقتصادية الخانقة التي تجتاح العالم الآن، وتبيان أسس العلاقة بين طريفي الإنتاج:

العاملون في تربية دير الزور... دون تعويضات!!

وصلت إلى «قاسيون» الرسالة التالية من عدد من العاملين في مديرية تربية دير الزور:

«نحن مجموعة من العاملين في مديرية تربية دير الزور، تمّ تفريفنا وتكليفنا بأعمال في أماكن أخرى بموجب قرارات رسمية، إلا أننا قد حرّمنا من تعويضات الإجازات الإدارية التي يتلقاها زملاؤنا العاملون في الإدارة الفرعية، مع أن أغلبنا يعمل لفترتين متتاليتين في الصباح والمساء، ونحن على هذه الحال منذ ثلاث سنوات، رغم مطالبتنا المستمرة للمديرية بصرف مستحقّاتنا،

والمخططون لطبيعة واتجاهات مسارها وحجم دورها، حاولوا ونجحوا في محاصرتها ضمن عناوين اهتمامات وشعارات قيمة برافة، ويكم هائل من الورقيات والوثائق، وكبلوها بشبكة من التنظيمات والترتيبات الإجرائية، يقودها وينفذها خبراء وموظفون بيروقراطيون من داخلها، ومؤسسات كبيرة ومقتدرة من الخارج، يصنعون خفاءً وعلناً مظهرأ جميلاً من الهيئات والمناصب التمثيلية».

وبالاعتماد على هذه الأعمال تسعى الليبرالية الجديدة بشراسة لتكريس حقوق الأقواء ومصالحهم على حساب مصالح الضعفاء، وتنحاز بشكل كامل للنخب والطبقات الارستقراطية على حساب المصالح العامة، وحقوق المواطنين، لتلعب بذلك دوراً مهماً لتهميش دول الجنوب الفقير، بتماركة الدول الصناعية الكبرى.

إن المنظمات والحركات النقابية والعمالية الدولية والعربية مدعوة للعب الدور المنوط بها في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وانتزاع استقلاليتها الكاملة عن حكوماتها بنضالاتها، وجعل الإضراب حقاً طبيعياً ومشروعاً لها، محققةً المعادلة الصحيحة، وهي أن النقابات والحكومات لم تكن في يوم من الأيام فريق عمل واحد بوجود هذا الكم من المشاكل العالقة التي لا يمكن تحقيق لوقوف هذه الحكومات ذاتها في وجه تحقيق الطبقة العاملة لأهدافها وبرامجها ونضالاتها المطلية على مستوى الداخل والخارج.

تنويه ضروري.. واعتذار

ورد سهواً في مادة «وزارة العمل ضد العمل» المنشورة في العدد ٢٨٦- الصفحة العمالية خطأً غير مقصود، حيث جاء في المادة المذكورة بأن «من لم ينفذ القرار المبرم الصادر عن محكمة استئناف العمل بدير الزور والقاضي بإعادة العمال إلى عملهم أو صرف جداول أجورهم بواقع ٨٠٪» هو مؤسسة التأمينات بدير الزور، والصواب أنه من امتنع عن تنفيذ هذا القرار هو مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وليس مديرية التأمينات.

إننا نؤكد مرة أخرى أنه بعد سنوات من انتظار ومعاناة بعض عمال شركة «إم بي للحفر عبر البحار» المفصولين تعسفياً من عملهم، صدر قرار قضائي بإنصافهم، لكن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عرقلت تنفيذه خدمة لأرياب العمل ضارية بعرض الحائط حقوق العمال!! فما فائدة القضاء إذاً وأين الفصل بين السلطات؟؟

ونحن إذ ننوه ونؤكد هذه الحقيقة المؤسفة، نعتذر من مديرية التأمينات في الوزارة وفي دير الزور على السهو في التسمية، ونشكرها على تأدية واجبها ومساعدتها للعمال في سبيل حصولهم على حقوقهم المشروعة.

■ قاسيون



◀ ميشيل شوسودوفسكي
• ترجمة قاسيون

اجتياح القوات الإسرائيلية الضاربة لقطاع غزة، له علاقة مباشرة بالسيطرة على الاحتياطي الاستراتيجي لحقول الغاز البحرية الموازية لسواحل القطاع، والاستحواذ عليه.

إنها حرب تهدف إلى غزو الشريط الساحلي للقطاع بعد اكتشاف احتواء البحر مقابله على احتياطي ضخم من الغاز عام ٢٠٠٠.

في اتفاق جرى توقيعه في تشرين الثاني ١٩٩٩، ضمنت السلطة الفلسطينية حقوق التنقيب عن الغاز والنفط لمدة ٢٥ عاماً لشركة بريتيش غاز (BG Group) وشريكها الذي يقع مقره في أثينا كونسوليديتد كونتراكتورز إنترناشيونال كومباني (CCC)، وهي شركة تمتلكها أسرتا صباغ وخوري اللبنايتان. تتوزع حصص حقوق الغاز في البحر بنسبة ٦٠ بالمائة لبريتيش غاز، و٣٠ بالمائة لكونسوليديتد كونتراكتورز، و١٠ بالمائة لصندوق الاستثمار الفلسطيني. (هآرتس ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٧).

يتضمّن الاتفاق استثمار المكامن وبناء أنبوب للغاز (ميدل إيست إيكونوميست دايجست، ٥ كانون الثاني ٢٠٠١). تغطي رخصة بريتيش غاز كل المنطقة البحرية قرب سواحل غزة، المحاذية لعدة تجهيزات إسرائيلية للغاز (انظر الخريطة رقم ١). من المناسب الإشارة إلى أنّ ٦٠ بالمائة من احتياطيات الغاز على طول ساحل غزة وإسرائيل تعود ملكيتها لفلسطين. حفرت بريتيش غاز بئرين في العام ٢٠٠٠: غزة مارين ١ وغزة مارين ٢. تقدر الشركة الاحتياطيات بكمية ١.٤ مليار قدم مكعب، تقدّر قيمتها بنحو ٤ مليار دولار. هذه هي الأرقام التي نشرتها بريتيش غاز. ويمكن أن تكون احتياطيات الغاز الفلسطيني أكبر بكثير.

الخريطة رقم ١



من الذي يمتلك احتياطيات الغاز؟

مسألة السيادة على مكامن الغاز في غزة أمرٌ حاسم. من وجهة نظر قانونية، تعود ملكية هذه الاحتياطيات لفلسطين. لقد سمحت وفاة ياسر عرفات وانتخاب حكومة حماس وتدهور أوضاع السلطة الفلسطينية لإسرائيل بالسيطرة على هذه الاحتياطيات بحكم الواقع.

تفاوضت بريتيش غاز مع حكومة تل أبيب. في المقابل، لم تجر استشارة حكومة حماس حول التنقيب عن مكامن الغاز

يسعى غزو القوات الصهيونية لقطاع غزة ومحاولة احتلاله عسكرياً إلى نقل سيادة مكامن الغاز في البحر المتوسط قبالة شواطئ غزة إلى إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي.

واستثماره.

مثلّ انتخاب رئيس الوزراء أرييل شارون في العام ٢٠٠١ منعطفاً كبيراً في هذه القضية. في تلك الحقبة، كان هنالك نزاعٌ أمام المحكمة العليا في إسرائيل حول سيادة فلسطين على احتياطيات الغاز في البحر. وكان السيد شارون يؤكّد دون التباس أنّ إسرائيل لن تشتري أبداً الغاز من فلسطين، موحياً بذلك أنّ احتياطيات غزة البحرية هي ملك لإسرائيل.

في العام ٢٠٠٢، مارس شارون حق النقض على اتفاق أول، كان سيسمح لبريتيش غاز بتموين إسرائيل بالغاز الطبيعي القادم من آبار غزة البحرية (الإنبدندنت، ١٩ آب ٢٠٠٣).

ساهم فوز حماس بالانتخابات في العام ٢٠٠٦ في سقوط السلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس، حيث انحصرت في الضفة الغربية.

في العام ٢٠٠٦، كانت بريتيش غاز «على وشك توقيع اتفاق لنقل الغاز إلى مصر». (تايمز، ٢٨ أيار ٢٠٠٧). وفق الريبورتاجات، تدخل رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، طوني Blair، لمصلحة إسرائيل من أجل إلغاء الاتفاق مع مصر.

في العام التالي، في أيار ٢٠٠٧، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على اقتراح قدمه رئيس الوزراء إيهود أولمرت «بشراء الغاز من السلطة الفلسطينية». بلغت قيمة العقد المقترح ٤ مليار دولار والأرباح المتوقعة ٢ مليار دولار، يعود مليار منها للفلسطينيين..

الخريطة رقم ٢



الموساد يتدخّل..

غير أنّه لم تكن لدى تل أبيب أية نية في تقاسم تلك الأموال مع فلسطين. وشكّل مجلس الوزراء الإسرائيلي فريق مفاوضين إسرائيليين للتوصل إلى اتفاق مع بريتيش غاز مستبعداً بذلك حكومة حماس والسلطة الفلسطينية:

«تريد سلطات الدفاع الإسرائيلية أن يجري تسديد الأموال للفلسطينيين بالبضائع والخدمات، وتؤكد على ألا تتلقّى حكومة حماس أية أموال». (المصدر نفسه، التشديد من الكاتب).

كان الهدف يتمثل قبل كل شيء بجعل العقد الموقع في العام ١٩٩٩ بين بريتيش غاز والسلطة الفلسطينية، التي كان يترأسها حينذاك ياسر عرفات، باطلاً.

وفق الاتفاق المقترح في العام ٢٠٠٧ مع بريتيش غاز، يتم استجرار الغاز الفلسطيني من الآبار البحرية إلى ميناء أشكلون الإسرائيلي عبر أنبوب غاز تحت البحر، ينقل بالتالي لإسرائيل التحكم ببيع الغاز الطبيعي.

فشلت الخطة وجرى تعليق المفاوضات، فلفد: «عارض رئيس الموساد ميثير داغان الصفقة لأسباب أمنية، خشية أن يتم استخدام الأموال الناتجة عنها لتمويل الإرهاب» (عضو الكنيست

جلعاد إيردان، خطاب أمام الكنيست حول «نوايا نائب رئيس الوزراء إيهود أولمرت الخاصة بشراء الغاز من الفلسطينيين في حين تستفيد حماس من الأموال»، الأول من آذار ٢٠٠٦، ذكر في مقال العميد المتقاعد موشيه يعالون، هل يهدد مشروع استجرار بريتيش غاز للغاز من مياه غزة الإقليمية أمن إسرائيل القومي؟ مركز القدس للشؤون العامة، تشرين الأول ٢٠٠٧).

كانت إسرائيل تنوي تجنب احتمال أن يتم دفع حقوق للفلسطينيين. في كانون الأول ٢٠٠٧، انسحبت بريتيش غاز من المفاوضات مع إسرائيل، وأغلقت مكتبها في إسرائيل في كانون الثاني ٢٠٠٨. (موقع بريتيش غاز على الإنترنت).

الخريطة رقم ٢



خطة الغزو قيد الدراسة

وفق مصادر عسكرية إسرائيلية، أطلقت خطة اجتياح قطاع غزة، المسماة «عملية الرصاص المصبوب» في حزيران ٢٠٠٨: «أعلنت مصادر من وزارة الدفاع بأن وزير الدفاع إيهود باراك قد طلب منذ ستة أشهر [في حزيران أو قبل ذلك] من القوات الإسرائيلية تحضير نفسها لهذه العملية، على الرغم من أن إسرائيل قد بدأت التفاوض على وقف لإطلاق النار مع حماس (باراك رافيد، عملية «الرصاص المصبوب»: القوات الجوية الإسرائيلية تضرب بعد أشهرٍ من التخطيط، هآرتس، ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨).

في الشهر نفسه، اتصلت السلطات الإسرائيلية بشركة بريتيش غاز بهدف استئناف المفاوضات الحرجة المتصلة بشراء الغاز الطبيعي من غزة:

«اتفق المديران العامان في الخزينة وفي وزارة البنى التحتية القومية ياروم أرياف وهيزي كوغلر على إخبار بريتيش غاز بأن إسرائيل ترغب في العودة للمباحثات.

أضافت المصادر أنّ بريتيش غاز لم تردّ بعد رسمياً على طلب إسرائيل، لكن كوادر الشركة ربما يحضرون إلى إسرائيل في غضون بضعة أسابيع للنقاش مع مسؤولي الحكومة». غلوبز أونلاين- إسرائيل بزنس آرينا، ٢٣ حزيران ٢٠٠٨).

في التسلسل الزمني، تزامن قرار تسريع المفاوضات مع بريتيش غاز مع التخطيط لاجتياح غزة الذي بدأ في حزيران. يبدو أنّ إسرائيل كانت تتعجل في عقد اتفاق مع الشركة قبل الغزو، الذي وصل التخطيط له إلى مرحلة متقدمة. علاوةً على ذلك، كانت المفاوضات تُقوّم في عهد حكومة إيهود أولمرت، التي كانت على علم بوجود خطة لاجتياح غزة عسكرياً. الأرجح أنّ الحكومة الإسرائيلية كانت تُخطط كذلك لاتفاق سياسي إقليمي جديد «لما بعد الحرب» بصدد غزة.

في الواقع، كانت المفاوضات بين بريتيش غاز والرسميين

وفق مصادر عسكرية

إسرائيلية، أُطلقت خطة اجتياح قطاع غزة، المسماة «عملية الرصاص المصبوب» في حزيران ٢٠٠٨ لإجهاض أية إمكانية لسيادة الفلسطينيين على احتياطيات الغاز.

الإسرائيليّين جارية في تشرين الأول ٢٠٠٨، أي قبل شهرين إلى ثلاثة أشهر من بدء القصص في ٢٧ كانون الأول. في تشرين الثاني ٢٠٠٨، حثّت وزارتا المالية والبنى التحتية القومية الإسرائيليتان شركة الكهرباء الإسرائيلية على الشروع في مفاوضات مع بريتيش غاز حول شراء الغاز الطبيعي وامتيازاته في بحر غزة. (غلوبز، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٨).

مؤخراً، كتب ياروم أرياف، المدير العام لوزارة المالية، وهيزي كوغلر، المدير العام لوزارة البنى التحتية القومية إلى عاومس لاسكر، رئيس إدارة شركة الكهرباء الإسرائيلية، وأوصلا له قرار الحكومة بالسماح بتقدم المفاوضات، وفق الاقتراح الذي جرى إقراره في وقت سابق من ذلك العام.

منذ بضعة أسابيع، أيد مجلس إدارة شركة الكهرباء، بإدارة الرئيس موتي فريدمان، مبادئ الاقتراح. ستبدأ المحادثات مع مجموعة بريتيش غاز فور إقرار مجلس الإدارة إعفاء العرض. (غلوبز، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٨).

غزة وجيوسياسة الطاقة

يهدف احتلال غزة عسكرياً إلى نقل سيادة مكامن الغاز إلى إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي. ما الذي يمكن أن نتوقعه بعد الاجتياح؟ ما هي نوايا إسرائيل في ما يخص الغاز الطبيعي العائد لفلسطين؟

هل سيكون هنالك ترتيبٌ إقليمي جديد، مع تموضع للقوات الإسرائيلية و/أو تواجد «قوات حفظ السلام»؟ هل سنشهد عسكرة كامل ساحل غزة، الذي يتمتع بأهمية استراتيجية لدى إسرائيل؟

هل ستصادر مكامن الغاز الفلسطيني وتعلن السيادة الإسرائيلية على المناطق البحرية في قطاع غزة من جانب واحد؟

إذا جرى ذلك، سيجري ضمّ مكامن الغاز الغزاوية إلى التجهيزات الإسرائيلية في البحر. (انظر الخريطة رقم ١ أعلاه).

كما سيجري ربط مختلف هذه التجهيزات بممر نقل الطاقة الإسرائيلي، الممتد من ميناء إيلات البحري الذي يعتبر المحطة الأخيرة لأنبوب النفط القادم من البحر الأحمر إلى نهاية أنبوب النفط في عسقلان ونحو حيفا شمالاً. الأرجح أنّه سيتم ربط الممر بأنبوب نفط إسرائيلي تركي، قيد الدراسة حالياً، بميناء سيهان التركي.

سيهان هو المحطة النهائية لأنبوب النفط العابر للقوقاز باكو تيبيليسي سيهان (BTC). «هنالك خطة لربط أنبوب BTC بالأنبوب العابر لإسرائيل إيلات عسقلان، المعروف أيضاً باسم تايبلاين إسرائيل». (انظر ميشيل شوسودوفسكي، الحرب على لبنان والمعركة من أجل النفط، موقع أبحاث العولة، ٢٣ تموز ٢٠٠٦).

■ ■

التقنين..

للفقراء فقط

وردت إلى قاسيون شكوى من أهالي حارة الشيخ ياسين - خلف حديقة الوحدة في وسط مدينة دير الزور، موقعة من عشرات المواطنين، تشكو من استمرار انقطاع الكهرباء عن هذا الحي لساعات طويلة دون أن تبادر الجهات المعنية إلى معالجة هذا الوضع، علماً أن هذه الشكوى سبق أن وجهت إلى محافظ دير الزور دون أن يحقق المشتكون أية فائدة. وما جاء في الشكوى: «إننا نشكو من انقطاع التيار الكهربائي منذ أكثر من ٢٥ يوماً، وهذا الانقطاع يستمر لأكثر من عشر ساعات يومياً، وذلك بسبب أعطال في المحولة الموجودة في الحديقة منذ أكثر من أربع سنوات، علماً أنه تم إنشاء عدة أبنية حديثة ولم ترد قدرة المحولة أو توضع أخرى، مما شكل ضغطاً كبيراً نتيجة الضغط السكاني الموجود في المنطقة».

ويطالب الأهالي محافظ دير الزور بإحالتها إلى الجهة المختصة لحل المشكلة، مع تنويه بأنهم شروحوا الأمر لمدير الكهرباء ولم يفعل شيئاً.

وقد توجه بعض المشتكين لقاسيون بعد مرور أكثر من أسبوعين على تقديم الشكوى، ولم تُحل المشكلة، وأكد من يمثلمهم أن مدير الكهرباء طلب منهم طلباً غريباً، وهو أن ينسقوا بينهم، أي تقنيناً فوق تقنين، بينما هناك عشرات المصاييح المضاءة في غرفته!! وكأن التقنين على المواطنين الفقراء فقط؟ ألا تكفيهم الفواتير المرتفعة والماناة المعاشية!! إن إمكانية الحل موجودة، وذلك بوضع محولة ثانية في الحديقة المجاورة لهم، وأن معاناتهم تزداد خاصة في ظروف الشتاء الباردة، وأن الوقت الحالي هو وقت امتحانات للطلاب في كل المراحل وهم بحاجة إلى حل إسعافي، كما أكدوا أن الشبكة قديمة وتحتاج إلى تجديد . وبدورنا ننقل هذه الشكوى إلى وزير الكهرباء لأن الأمور على ما يبدو باتت تحتاج إلى جهات أعلى.فهل تستجيب يا سيادة الوزير لأبسط حقوق هؤلاء المواطنين؟!

■ **مراسل قاسيون**

«مجدلون البحر».. قرية خارج الخارطة

- صلاح معنا**

مجدلون البحر قرية زراعية هامة بامتياز، تقع جنوب مدينة طرطوس، في موقع جغرافي جيد، يحدها شرقاً طريق صافيتا طرطوس، وغرباً أوتسترد حمص طرطوس، ورغم هذا الموقع الهام القريب من مدينة طرطوس، إلا أنها تعد قرية منسية ومهملة..

يقول الأهالي: «رغم أن مجدلون البحر قرية معطاة بالإنتاج الزراعي، إلا أنها تعاني من ضعف الخدمات على كل المستويات، فلا يوجد فيها بلدية، لأنها تابعة للخدمات الفنية بطرطوس، ولا طرقات مقبولة ولا حتى هاتف آلي، رغم الوعود التي قدمت للأهالي بأن مقسم بيت إسماعيل سيفيذي مجموعة قرى منها مجدلون البحر، ولكن للأسف تتوالى السنوات، والأهالي ينتظرون تركيب الهاتف الأرضي الذي وصل إلى الجرود والجبال الوعرة، ولكنه لم يصل بعد إلى مجدلون البحر، وكأنها خارج المحافظة.

إن «قاسيون» تضم صوتها إلى أصوات أهالي مجدلون البحر، الذين يطالبون المسؤولين في محافظة طرطوس بأن يتذكروا أنه توجد قرية تابعة للمحافظة اسمها مجدولون البحر، وهي محرومة من الخدمات والاتصال بالعالم الخارجي، ويقترحون أن تمر باصات بحمور . طرطوس من قريبهم، فذلك لا يؤخر الباصات سوى خمس دقائق فقط، ولكنه سيصبح سبيلهم للتواصل مع مركز المحافظة، حتى لا تبقى مجدلون البحر قرية خارج الخارطة؟!

■ ■

«لا بذار للفلاحين ولو بشق الأنفس».. ردُّ.. وتعقيب



الخلل، ولكن بالأدلة والتخصيص حيث لا ينفعنا التعميم.

٤- إن المصرف الزراعي لا يمول جمعيات المدينة إلا نقداً مثلاً (بريديج، مشتى محفوظ) وعندما قلت للكاتب المحترم إننا نعمل على تحصيل الديون حرصاً على الفلاحين، كان هذا هو القصد .

٥- أما قوله لي(قد لا يحصل عليها إلا أن يدفع المديونية المستحقة عليه) ووصفه للإجابة بأنها فاجعة، أطلب من الكاتب التروي والأمانة . أنا قلت: غريب هذا السؤال. كيف لا يستطيع المدين دفع مبلغ المديونية في الوقت نفسه يستطيع الشراء نقداً؟ولواحتكم الكاتب إلى العقل لو أن هذا المدين ما سيدفعه للاستمرار نقداً لقاء لمديونيته، لحصل على تمويله ديناً وبأسعار أقل من السوق السوداء .

٦- إن اللجنة الاختيارية المشكلة في الجمعيات لا تحتاج إلى مصنف يحوي سجل بائع الخبز وصاحب الدكان وغيرهم ممن سردهم الكاتب بسخرية ليعرفوا وضع الفلاح.. ورئيس الجمعية منتخب من بين الفلاحين بل هو يعرف أوضاعهم

الفلاحين ستحل الفرةقة، وهذا يعد نتيجة . نعم إن أحد الأعضاء وهو نائب رئيس الرابطة الفلاحية تواصل مع رئيس ومشرف إحدى الجمعيات الفلاحية ليقوم بتمويل الفلاحين المدينين، ولكن المشرف المعني «جمعية الرصيف» رفض ذلك إلا بكتاب رسمي، وهذا الكتاب لم يستطع الفلاح الحصول عليه رغم قناعة أصحاب الجمعية الفلاحية بحاجته الماسة و فقره المدفع، وبالتالي لم يحصل على البذار لأن رئيس الجمعية المعني أراد وضع العصي بالعجلات ليسير عجلات خمسة عشر طناً من القمح ببيعها للفلاحين بأسعار السوق السوداء، وهذه الكمية التي خزنها هي سبب العرقلة هذا مثال بسيط .

وقد سبق لأحد الفلاحين أن دفع قسطا من ديونه قدره خمسة آلاف ليرة، ولم يموله أصحاب الجمعية الفلاحية، علماً أن مديونيته لم تتجاوز عشرة آلاف ليرة، وهذا ما ورد في المقال موضوع الرد، فبدلاً من إجراء التحقيق مع مشرف ورئيس الجمعية المذكورة يجري قلب الحقائق والانتفاف عليها، علماً أن رئيس الرابطة الفلاحية ونائبه يعلمان من هم المعينون بالأمر لأن أحداً ما زودهم بالأسماء بشكل شخصي، وهنا لن ننزلق إلى ترهات الأحاديث (قلتلتي وقُلتلك) .. ونحن في قاسيون عندما نضع الحقائق أمام الجميع فهدفنا نشر الحقيقة ولا شيء سواها كي تفعل فعلها، وهو

وصل إلى قاسيون رد من رئيس الرابطة الفلاحية في الغاب، جواباً على مقال «لا بذار للفلاحين ولو بشق الأنفس» المنشور في العدد /٢٨٢/ من صحيفتنا، جاء فيه:

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون:

غير القادرين على السداد فعلاً، وتم تشكيل لجان محلية في كل جمعية يعود لها تقدير حالة كل فلاح مدين واتخاذ قرار خاص بشأنه . «وأعتقد أن قاسيون تدعو إلى اللامركزية في اتخاذ القرارات وأسأل: ألا يجد الكاتب بأن هذه اللجان خطوة على طريق اللامركزية»، ولي على الكاتب عتابان:

أولاً: الأمانة المهنية.

ثانياً: طريقة النقد التي تهدف إلى التجريح وليس البناء .

ولذلك أورد ما يلي:

١- إن خطة زراعة القمح في منطقة الغاب كاملة، وقد يكون فيها احتمال زيادة لا نقص، وبصورة عامة كان البذار متوافراً أكثر من السنوات السابقة، والدليل أن من كان يعتقد بأن البذار سيكون قليلاً وخزّن كميات من القمح، صدرها في هذا الوقت إلى مركز استلام الحبوب.

٢- أورد الكاتب لنا اتهاماً بأننا نبث الفرةقة بين صفوف الفلاحين ونحن منتخبون في

جمعياتنا وروابطنا، ولم يورد أي دليل على ذلك، وهذا أمر لا يليق بجريدة كقاسيون، وهو ناقض نفسه بأن أحد أعضاء الرابطة تواصل مع مشرف أحد الجمعيات ليمول أحد الأخوة الفلاحين بعد أن اقتنع بحاجته.

٣- كان الأجر بالكاتب لو بذل هذا الجهد الذي كلفه أثناء إعداد هذا التحقيق، في تحقيق عن أصحاب المحال والتجار ليعرف من أين يحصلون على بضاعتهم، ونحن نؤكد أننا في خندق واحد للنضال مع أي شخص يسعى للكشف عن مواقع

تعقيب المحرر لا أمانة مهنية إلا بإيراد الحقائق دون تزييف

بجرمان الفلاحين من مستلزمات الإنتاج، وخاصة في هذه الظروف المؤلة التي يمر فيها كل المنتجين في الوطن بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة، والتي أرهقت كاهل المواطنين؟ وهل تكون الطرق مريحة عندما لا يزرع الفلاح أرضه؟ ربما هذا يريح البعض ويفيد آخرين عبر الاستيلاء على مخصصات الفلاحين المدينين.. وهل من لم ينتج ما يسد رمقه بالخبز يستطيع أن يسدد الديون، فمن لم يستطع استعادة تكاليف الإنتاج من أين له السداد؟؟

وكاتب الرد يتهمنا بعدم الأمانة المهنية والبعد عن الموضوعية، ويقول إن كمية بذار القمح متوفرة، وهذا ما أوردهاه في المقال محل النقاش، وإذا كان البذار متوفراً فعلاً، فلماذا لم تعملوا على توزيعه؟؟ وفيما يخص الأمانة المهنية والموضوعية نقول: الأمانة المهنية هي نقل الحقائق كما هي، ونحن قمنا بذلك، حيث نقلنا حديث نائب رئيس الرابطة، ولا حظنا أنه يمثل الفلاحين ويدافع عن حقوقهم، بينما كان رئيس الرابطة على النقيض من ذلك .

بالتأكيد عندما ينفي التكافل والتضامن بين

بدايةً، وقبل كل شيء، نوافق ونؤكد أن التنظيم الفلاحي تنظيم عريق فعلاً وفاعل في المجتمع بصورة كبيرة وتقدمية، ومواقفه الأخيرة المناصرة للفلاحين تشهد على ذلك.. أما ما يتعلق بالرد فنقول:

يقول: كاتب الرد «إن عنصري التكافل والتضامن بين أعضاء الجمعيات الفلاحية يتم تطبيقهما بنسبة مائة بالمائة»، غير أنه لم يشر كيف، وأين يتم ذلك..

في الواقع توجد طريقتان للتكافل والتضامن مع الفلاح المدين، في الحالة الأولى توزع مستلزمات الإنتاج من مستحقات المدين على باقي الأعضاء، وفي الحالة الثانية إما أن تباع في السوق السوداء أو تبقى للجرذان.

ويتابع قوله: هدفنا يتركز على ثلاثة ثوابت:

١ – إبقاء القطاع التعاوني قوياً ومعافى.

٢ – إيجاد طريقة مريحة للفلاح المدين للسداد .

٣ – ملاحقة المتهربين من السداد

فهل إبقاء القطاع التعاوني قوياً ومعافى يكون

◀ **حكمت سباهي**

من المعلوم أن الدستور السوري الدائم الصادر في عام ١٩٧٣ قد نص في المادة ١٣١/ منه على أن: «السلطة القضائية مستقلة، ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال، يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى».

ومن المعلوم أيضاً أن اقتصاد السوق الذي فرضه الفريق الاقتصادي على الشعب دون استفتاء شعبي، وبشكل يخالف الدستور الاشتراكي للبلاد، والذي جعل من أولوياته تشجيع الاستثمار الخارجي، يتطلب وجود قضاء مستقل وسريع لكي لا يقع الاقتصاد السوري والشعب السوري ضحية المستثمرين الجدد ..

فهل كانت إجراءات الحكومة على المستوى المطلوب؟

إن الباحث في هذا الموضوع سوف يُصدم حين يعلم أن وزارة العدل فيها حوالي ٨٠٠ شاغر قضائي حالياً، وأن عدد خريجي المعهد القضائي لا يتجاوز

اقتصاد السوق... والقضاء!!



من الترشح لرئاسة البلاد، مما اضطره للتحني عن الرئاسة، إن هذا الاستقلال القضائي هو ما

تحتاجه سورية لتحقيق مصلحة المواطن .

لقد قامت سورية منذ عدة سنوات بإعارة بعض القضاة إلى دولة عمان الشقيقة، وقد أثبت هؤلاء كفاءاتهم في تحسين وتطوير مرافق وزارة العدل فيها، أما في بلدنا فيعجز القضاء حتى الآن في التصدي لمسؤولياته بشكل يدعو للاستغراب، ترى ماالسبب؟!.. سؤال نضعه برسم رئاسة الحكومة ووزارة العدل ووزارة المالية.

زراعة تبغ «الفرجينيا».. وداعاً!!

◀ أنور أبو حامضة

تعد زراعة التبغ في سورية زراعة إستراتيجية بكل ما للكلمة من معنى، فهي تشغل أعداداً كبيرة من الفلاحين والمزارعين، وتساهم في تزويد المعامل الوطنية بأفضل أنواع التبغ، حيث تلبي جزءاً لا يستهان به من الطلب المحلي، كما أن قسماً منها يصدر إلى البلدان المجاورة. وقد أصاب هذه الزراعة الحيف والأذى، حالها كحال بقية الزراعات، نتيجة رفع أسعار المحروقات الذي انعكس بشكل كارثي على الفلاح السوري.
وللتذكير فإن أصناف التبغ التي تزرع في بلادنا متنوعة وكثيرة، منها البعلية مثل أصناف: «شك البنت»، «البصما»، «البرينيت» و«الزغرين»، ومنها المروية مثل «الغرناطة»، ولكن تجفيف أوراقه يتم بوساطة أشعة الشمس كما هي الحال بالنسبة للأصناف البعلية السابقة.

منذ عقدين أو أكثر، دخل صنف جديد إلى سورية هو: «فرجينيا» وهو صنف يعتمد على الري، ويتم تجفيف أوراق التبغ في أفران برجية خاصة، تبني لهذه الغاية فقط، ويتم الترخيص لهذا الصنف على أساس قرن أو اثنين، وتزرع مساحة من الأرض تقدر بـ ١٥ونمات لكل قرن، وتبلغ كلفة إنشاء الفرن مع تجهيزاته من حرقاات وموئل وأنابيب وخشب قرابة ٧٥٠ ألف ليرة سورية. والجدير بالذكر أن زيادة الإنتاج في محصول التبغ جاءت بشكل أساسي من اعتماد هذا الصنف، وزيادة المساحات المزروعة به، حيث يبلغ متوسط الإنتاج للدونم ٣٠٠-٣٥٠ كغ، بينما متوسط إنتاج الدونم من الأصناف الأخرى ١٠٠-١٥٠ كغ، في أحسن الحالات.

الشهادة لم تعدل...

رغم كل التصريحات!!

◀ علي نمر

منذ أن أعلنت وزارة التعليم العالي في سورية قبل أربع سنوات عدم اعترافها بالشهادات الجامعية الممنوحة من بعض الدول الأجنبية والعربية، وخصوصا دول أوروبا الشرقية، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق «أوكرانيا، أرمينيا»، والمئات من خريجي هذه الدول يعانون مصيرا مجهولا، بعد أن ضاعت شهاداتهم في خبر كان.

هذا الإجراء مازال يطفو على السطح كلما أعلنت الوزارة عن قيام دورة امتحانية جديدة لمن فاتهم قطار النجاح، ولم يفلحوا في اختبار معادلة تلك الشهادات بالشهادات السورية، ليؤكد ذلك أن القرار في الأصل قد جاء اعتباطيا ودون أية دراسة مسبقة للعواقب والمشاكل التي سيخلفها، ولم ينجح في تحقيق الهدف الأساسي الذي أصدر من أجله، وهو الحد من التزوير في تلك الشهادات، والخوف من دخول بعض الدخلاء على المهن الأكثر حيوية وخطورة كالطب والصيدلة والهندسة، لكن هذا لا يعني أن اللوم كله يقع على عاتق الطالب وذويه، بل يقع اللوم الأكبر على عاتق وزارة التعليم العالي التي لم تحذر مسبقاً هؤلاء الطلاب من الدراسة في تلك الجامعات غير المعترف بها على الصعيد المحلي والدولي، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: لماذا لم تصدر الوزارة وبعد مرور كل هذه الفترة أسماء الجامعات المعترف بها لديها، حتى لا يقع في الشرك سنويا مئات الطلاب من أبنائنا، ولكي لا يخسر أهلهم المبالغ الطائلة، لتكون النتيجة في النهاية شهادة غير معترف بها، أو كما يقال بالعامية(فاشوش)؟؟

إن ضياع مستقبل آلاف الطلاب الذين يهددهم هذا الخطر تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على عاتق الوزارة والحكومة التي لم تقدم أية حلول أو دراسات أو اقتراحات كبدائل منصفة لهؤلاء الطلاب، وفي بعض الأحيان تكون الوزارة شريكة في العملية، مثلما حصل مع الطلاب الدارسين في جامعة «أروى» اليمينية، حيث أعلنت الوزارة أن المكتب الممثل للجامعة لم يكن نظامياً ومخصصاً له، مع العلم أنها كانت تشرف على الدراسة فيه وتنظم امتحاناته!!!

وقد ذكر الدكتور نجيب عبد الواحد، معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي ورئيس لجنة تعادل الشهادات، في الندوة التعريفية الخاصة بالتعادل، أن الوزارة قد قامت منذ مطلع العام الماضي بإجراء امتحان

تقويمي وطني لمعادلة الشهادات غير السورية، وذلك بناءً على القرار رقم ٩٦/ الخاص بالتعليمات التنفيذية للقانون رقم ١٩/ لعام ٢٠٠١ المتضمن أسس معادلة الشهادات غير السورية، وشروط الاعتراف بالمؤسسات التعليمية غير السورية، وكيفية تشكيل لجنة التعادل، والوثائق والشهادات المطلوبة للتعادل. إلا أن هذا القرار كان قد أضّر بالكثير من خريجي الهندسة المعلوماتية، ففي عام ٢٠٠٦ تقدم لمعادلة الشهادة في الهندسة المعلوماتية نحو ٦٠٠ طالب نجح ١٠ طلاب منهم فقط، وفي عام ٢٠٠٧ تقدم إليها أيضاً نحو ٦٥٠ طالباً نجح ١٥ طالباً فقط، وفي العام ٢٠٠٨ تمّ إلغاء قرار معادلة الشهادات لطلاب الهندسة المعلوماتية، والاكتفاء بالصيغة القديمة، أي أن يتقدم المتخرج بطلب إلى وزارة التعليم العالي، ومن ثمّ إلى نقابة المهندسين كجهة مخولة بإعطاء البطاقة، وحسب نوع التعديل إن كان شخصياً أو وزارياً، وحسب الجهة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتراف بالجامعة المتخرج منها ضمن البلد صاحب الشهادة، وختم الجامعة وسنوات الإقامة، وأن يكون الدبلوم موقفاً من وزارة التعليم في البلد الأجنبي والسفارة السورية في الخارج، ولغة التدريس المعتمدة، ومدى انتشارها «إمتحانياً»، مع ضرورة تقديم كشف بالعلامات وأيام الدوام الرسمي.

وإذا كانت د. لمى يوسف، مديرة التقويم والاعتماد بالوزارة، قد عرّفت أكثر من مرة ماهية وطريقة الامتحان التقويمي، ابتداءً بوضع الأسئلة، وانتهاءً بإصدار النتائج بشكل مؤتمت، وأكدت حرص الوزارة على وضع الأسئلة بما ينسجم مع المستوى المتوسط للطلبة، فإن رأي الطلاب يختلف كثيراً عن رأيها، والبعض اعتبر تلك الإجراءات من أهم النقاط الحساسة التي تستخدمها الوزارة ضدّ الطلاب، وخاصةً الأسلوب المستخدم في وضع الأسئلة، التي تكون تعجيزية أحياناً حتى بالنسبة للطلاب الذين حصلوا على أعلى المعدلات في أقسامهم، وكان الذي يضع



ومعروف جيداً أن زراعة التبغ في سورية زراعة اقتصادية واجتماعية هامة، فهي المادة الأولية الرئيسية لصناعة التبغ، وبالتالي فهي تؤمن فرص عمل لعدد كبير من أبنائنا، مزارعين وعمال زراعيين، أثناء عمليات التصنيع أو أثناء زراعته وتخليدهم حتى نضجه.

وهي تقدم دخلاً جيداً للخرزينة، وهذا ما اكده مدير عام مؤسسة التبغ والتباك، الدكتور فيصل اسحاق في لقاء للزميلة الثورة في ٢٠٠٧/٢/١٨. حيث قال: «إن المؤسسة قامت خلال العام الماضي، أي موسم ٢٠٠٦، بتزويد خزانة الدولة بمبلغ ١٤,٤ مليار ليرة سورية»، وفي ردّه على سؤال حول إمكانية زيادة السعر إلى ١٥٠ ل.س أجاب: «أنا أدرك جيداً حجم التعب الذي يبذله الفلاحون لإنتاج التبغ، ونتمنى أن تصل اللجنة المعنية بزيادة أسعاره، إلى زيادة السعر حتى ١٥٠ أو ٢٠٠ ل.س إن كان هذا متاحاً».

ولكن بعد غلاء المازوت في بداية موسم زراعة التبغ لهذا العام،



الأسئلة يتقصّد رسوب أكبر عدد ممكن من الطلاب!!

طلاب آخرون ذكروا لنا أن وضعهم مازال معلقاً، ولم يصدر أي قرار أو تعميم حول مصيرهم، رغم أن الجامعات التي تخرجوا منها هي جامعات حكومية ومعروفة عالمياً. أحد الخريجين من قسم الصيدلة في جامعة بيلاروسيا قال إنه تقدم في عام ٢٠٠٦ لمعادلة شهادته، ونجح بالدورة الثالثة في تموز ٢٠٠٧، وتم الإعلان عن اسمه وأسماء بقية الناجحين ضمن لوحة الإعلانات، إلا أنهم فوجئوا جميعاً برفض إعطائهم وثائق تعادل الشهادة، تحت حجة أن اللجنة ستجتمع لإعادة النظر في أوضاع البعض منهم، بعد اكتشافهم لبعض النقص في أيام الدوام المقررة لكل طالب!!

يقول وزير التعليم العالي الدكتور غياث بركات: «إن مسألة الشهادات هي القضية الأساسية في عمل الوزارة التي أوليناها كل اهتمام ودراسة، حيث وضعنا بعض الإجراءات التي سيخضع الجميع لها منذ العام الدراسي الحالي، إذ لن يمنح الإشراف لأية جامعة ما لم تكن معتمدة لدينا، وستعامل مع كل حال على حدة، كما سيتم قريباً إصدار لائحة تضم ٥٠٠٠/ جامعة معتمدة لدينا...». الوزير قال هذا الكلام في المؤتمر الصحفي الذي أقامته وزارة التعليم العالي، في ١٤/٩/٢٠٠٨ بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، لكن المشكلة تكمن في أن هذا الحديث قد أصبح مكرراً، ففي كل عام يثار موضوع الشهادات ومعاللتها، دون فائدة، فمازالت الصعوبات هي نفسها، ولم تصدر حتى الآن أسماء الجامعات المعتمدة، ومازال البعض يتعامل مع هذه المسألة بطريقة مافياوية، بحيث يصل ثمن معادلة الشهادة واحدة إلى نصف مليون ل.س أحياناً!!

إن كل ما قيل وسيقال لا فائدة ترجى منه، والمطلوب خطوات عملية لإنهاء معاناة هؤلاء الطلاب، ف«من يأكل العصي ليس كمن يعضها»!!.

■ ■

◀ جمعة خزيم

يحتار المواطن المغلوب على أمره، المأخوذ على غفلة منه، والمستثني من الأخذ برأي له أو مشورة في كل ما يتعلق بظروف حياته، بالقرارات التي تدبّج وتصدر عن هذه الجهة أو تلك، حيث أنه في سلم الأولويات يكون آخر من يهمّ، وأوّل من يهتمّ ويغتمّ، ذلك لأنه المهمّل والمقصّى من دون أن يكون له ذنب سوى أنه مواطن فقط، كأن هناك اتفاقاً على عدم إراحة المواطن، وإبقائه دائماً في مازق لا يعرف إلى الخروج منه سبيلاً.

ومن آخر فصول المعاناة التي يعيشها المواطن، تحول المراكز التي حددها مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالحسكة، لمبادرة المسح الاجتماعي، إلى ساحات للفضوى والنزاعات بين المواطنين، فنظراً لظروف الجفاف التي مرت بها المحافظة، وارتفاع عدد الأسر الفقيرة، توافدت أعداد كبيرة من المواطنين إلى هذه المراكز، مما جعلها تشهد ازدحاما غير مسبوق، بسبب فهم المواطنين الخاطئ لهدف المسح الاجتماعي، فالبعض منهم تصور أنه يهدف إلى تقديم معونات مادية ورواتب شهرية مقطوعة للمحتاجين، وقد تكوّنت لديهم هذه القناعة بعد انتشار الإشاعات حول الموضوع في المحافظة، بسبب إعلان تلفزيوني غامض، لم يبين الهدف الأساسي من هذه المراكز.

وقد أوضح محمد حسن بريهان، مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في الحسكة، أنه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة، تم توقيع اتفاقية مسح قوة العمل على مستوى الأسر، من أجل رسم خطة مكافحة البطالة، واتخاذ القرارات المناسبة في ذلك الشأن، والاستفادة من الموارد المتاحة في سورية، لإيجاد سياسات شاملة للعمالة والتوظيف، وذلك بفتح أربعة مراكز موزعة في المحافظة (الحسكة، الشدادى، تل حميس، الجوادية) بإشراف خبراء للمسح الاجتماعي وباحثين اجتماعيين، والغاية من البرنامج هي المساعدة في تصميم وتطوير برامج وشبكات حماية اجتماعية لتلك الأسر التي تلاقي صعوبة في تأمين احتياجاتها الأساسية، وبلغ عدد الأسر التي تم تسجيلها حتى تاريخه أكثر من ٣٩٧٦/ أسرة .

وفي لقاء أجريناه مع السيدة إيمان يوسف عسيكرية، مديرة مركز تسجيل الحسكة، أكدت لنا أن هذه الدراسة تهدف إلى مسح الأسر الفقيرة لتأسيس نواة الصندوق الاجتماعي للمعونة الاجتماعية، من أجل النهوض بالمجتمع السوري واستغلال طاقات تلك الأسر في المجال المناسب والوقوف على حالات البطالة وأسباب ازدياد أعداد العاطلين عن العمل في المجتمع

وإذا أخذنا عمليات الطبخ، كما يسميها الفلاحون، وهي تجفيف أوراق التبغ قبل تسليمه للمؤسسة. فإن تجفيف الكغ من ورق التبغ الأخضر يحتاج إلى ١,٦ لتر مازوت، وإذا كان متوسط إنتاج الفرن، أي الـ ١٠ دونمات هو ٣٠٠٠ كغ، فإن كلفة تجفيف الأوراق تحسب على الشكل التالي:

١,٦ × ٢٥ = ٤٠ ل.س، بينما كانت سابقاً ١,٦ × ٧ = ١١,٢ ل.س فقط، ويكون مقدار زيادة التكلفة ٨,٢٨ ل.س على الكغ الواحد، والكلفة الكلية ٣٠٠٠ × ٤٠ = ١٢٠٠٠٠ ألف ل.س، بينما كانت الكلفة السابقة ٣٠٠٠ × ١١,٢ = ٣٣٦٠٠ ل.س، فيكون الفرق في التكلفة ٨٦٤٠٠ ل.س، فإذا حسبنا الزيادة في التكلفة لعمليات الري والتجفيف فقط فهي: ٢٠٤٦٠ + ٨٦٤٠٠ = ١٠٦٨٦٠ ليرة سورية.

والمفارقة أن المؤسسة العامة للتبغ أقرت في ٢٠٠٨/٨/١٩ زيادة على وسطي سعر التبغ مقدارها ١,١٨٠ ٪، وأن يعمل بها اعتباراً من ٢٠٠٨/٩/١٥، بداية تسليم محصول التبغ للموسم الماضي، ولكن حتى هذه الزيادة لم يؤخذ بها، والمؤسسة تستلم تبغ «الفرجينيا» الآن من الفلاحين على أسعار العام الماضي قبل القرار.

كل ذلك ناهيك عن المصاريف الأخرى التي ارتفعت كذلك، مثل الأسمدة والأدوية والنقل وأجور العمال، والمصاريف الخفية التي تعرفها مؤسسة التبغ ومزارعو التبغ، وهي «الإكراميات» لهذا وذلك، كما يسميها الفلاحون، والتي تزيد كلفة الكيلوغرام الواحد أكثر من ١٠ ل.س.

إن «قاسيون» تضم صوتها للنداء الحق لمزارعي التبغ، لتطبيق قرار رفع السعر، كحد أدنى للمطالب، رغم أنه ليس عادلاً بما فيه الكفاية، ويطالبون بوضع دراسة عادلة للتسعير، تتصفهم وتضمن التعويض عن تبعهم وخسائهم وزيادة التكاليف في عملية الإنتاج، قبل أن يعلنوا: «وداعاً زراعة تبغ الفرجينيا»، ففي إنصافهم ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

■ ■

ذوو الدخل المحدود بين الحيرة والغفلة... ونوايا الحكومة!!

السوري، وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة مستقبلاً لتفادي هذه المشكلة وتطويق آثارها السلبية.

ولكن إذا كان الهدف من عملية المسح الاجتماعي هو إنشاء قاعدة بيانات للأسر، فماذا بعد إنجاز هذه البيانات؟ وهل هناك إمكانية لتلبية كل الطلبات التي استقبلتها اللجان المكلفة؟ أم الأمر يقتصر على جمع معلومات وإنجاز المزيد من البيانات المتراكمة؟ لقد أدى الازدحام إلى حدوث الكثير من المشكلات والنزاعات بين المواطنين، و لو أن الغاية الحقيقية من هذه المراكز كانت واضحة للجميع منذ البداية لما حدث شيء من هذا . ولذلك فقد كان من الأفضل تشكيل فرق تقوم بالذهاب إلى القرى المستهدفة في الدراسة، لإجراء هذا المسح، في نطاق عمل اللجان المختصة ميدانياً، وإمدادها بالآليات ووسائل النقل المناسبة، لتجنب كل إمكانية لحدوث سوء تفاهم.

«قاسيون» قامت بإجراء عدة مقابلات مع المواطنين المتجمهرين على أبواب المراكز المختلفة، لمعرفة ما ياملون حقاً من ذلك المشروع :

خانم دلف: «أنا أرملة تعيل عائلة كبيرة، ونحن نعيش تحت خط الفقر، أتيت إلى هنا منذ أيام، لعلني أحصل على معونة مادية تساعدني قليلاً في تأمين مستلزمات عائلتي، ولا أستطيع حتى الوصول إلى الباب الرئيسي للمركز بسبب كل هذا الازدحام، ولا أحد هنا يقدر وضعنا نحن النسوة المسنات» هادي عزت: «كل الموجودين هنا هم من العاطلين عن العمل، ومن الأسر المحتاجة فعلاً، ولولا الحاجة لما جاؤوا منتظرين دورهم لساعات طويلة، ونحن نعامل معاملة سيئة بسبب عدم تنظيم الدور، ويجب على عناصر الشرطة المتجمعين قرب باب المركز أن يفهموا أننا بشر ومواطنون في هذا البلد»

خاتون السلطان:«لدي عائلة مؤلفة من ٩ أفراد، منهم أربعة أفراد معوقين بإعاقات مختلفة، وقد جئْتُ للمركز منذ ثلاثة أيام، وأنا أنتظر دوري دون جدوى، نتأمل من الحكومة دراسة أوضاعنا المادية، ونعتقد أن الهدف من هذه المراكز هو توزيع معونات مادية أو غذائية، ولكننا نتعرض هنا للكثير من سوء المعاملة» الكثير من المواطنين إذاً يرون أن المطلوب يتجاوز هذه المحنة هو تخصيص معونات إنسانية يحصل بموجبها الفقراء وذوو الدخل المحدود على احتياجاتهم الأساسية، لتخفيف آثار الفقر عليهم، ونهيةً سبل الحياة الكريمة لهم، وحماية المجتمع من تبعات فقرهم وعوزهم.

وفي الختام يحق لنا أن نسأل: لماذا تأتي كل قراراتنا وتصرفاتنا على شكل ردود أفعال، أو إدارة أزمات للمشكلات التي تقع في مجتمعتنا؟ ولماذا لم تستعد الجهات المختصة لمواجهة هذه المشكلات، وتهيئ نفسها للتعامل معها قبل أن تستفحل هذا الاستفحال المأساوي؟!

■ ■

بعيداً عن خطط الاستخدام المستدامة

مياه الشرب بين تفاقم الجفاف وهواجس البدائل



◀ **يوسف البني**

يواجه الشعب السوري اليوم تحدياً استراتيجياً خطيراً، يتجدد ويكبر على مر السنوات، ويتمثل في الندرة أو النقص الحاد في مياه الشرب، ومن كان لا يعاني اليوم من نقص المياه سيعاني منه قريباً بالتأكيد، فقد بينت دراسة معدل الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية في الأحواض المائية في سورية، والتي تقدر بحوالي عشرة مليارات متر مكعب سنوياً، وفي ضوء الاستخدامات الحالية للمياه التي تغيب عنها برامج التطوير والتحديث والبحث عن مصادر بديلة، أن سورية تعاني من عجز مائي كبير، وخاصة في أحواض أساسية مثل بردى والأعوج واليرموك والخابور.

ففي حوض بردى تشكل الطبقة المائية في توضعات الرباعي والنيجين المتوضعة مباشرة تحت مدينة دمشق، وهذا يشكل مصدراً مائياً على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لتأمين إمدادات مياه الشرب والاستعمالات المنزلية والخدمية للمدينة، حيث أقيم على هذه الطبقة داخل حدود المدينة ١٢ حقلاً للآبار الارتوازية لاستخراج ما يزيد عن مائة ألف متر مكعب يومياً، لأغراض الشرب على مدى شهور عديدة عندما ينخفض تصريف نبع الفيجة الذي يشكل مصدر المياه الرئيسي لتأمين مياه الشرب لمدينة دمشق، عن المعدل الوسطي لاستهلاك المدينة. من المعروف حالياً أن الطبقة المائية عرضة للتلوث بمختلف أنواعه، وقد أكدت التحاليل الكيميائية والبيولوجية في عدة مواقع هذه الحقيقة، وكانت الدراسات حول تلوث المياه الجوفية تكتفي بتعيين حدود التلوث، دون اقتراح المعالجة أو التوصيات اللازمة للتعامل معه بشكل جدي.

ويتعرض السكان الذين لا تتوفر لهم إمدادات مياه الشرب النظيفة إلى عوامل ممرضة تنتقل عن طريق المياه الملوثة، وإلى انتشار الأمراض الناتجة عن استخدام المياه العادمة بشكل غير نظامي في سقاية المزروعات وإلى تدهور النظم البيئية المائية بسبب تلوث مياه الأنهار. وتقوم كل من وزارات الصحة والإسكان والري والزراعة بحملات مراقبة أثبتت تلوث المياه السطحية والجوفية بمياه الصرف الصناعية والمنزلية، والتي تعتبر السبب الرئيسي للتلوث في القرى والأرياف، وقد بدأ إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي في المدن الرئيسية، وتم تشغيلها في بعض المدن، وتعتبر محطة المعالجة في دمشق وحلب من كبرى المحطات في سورية.

يوجد عدد كبير من المشاكل المتعلقة بنوعية مياه الشرب في جميع الأحواض المائية في سورية قد تكون أبسطها تعرض السكان إلى عوامل ممرضة بسبب تلوث المياه بالكولر والكلس والمواد العضوية والصرف الصحي. وبالرغم من ذلك لم يتم تحري الآثار الصحية الناجمة عن تلوث المياه بشكل منهجي في سورية.

ولم تتوفر أدلة كافية تشير إلى حدوث أضرار صحية هامة ناتجة عن تلوث مياه الشرب، وقد تم الإبلاغ عن ٩٠٠,٠٠٠ حالة من الأمراض المنتقلة عن طريق المياه في عام ١٩٩٦، ومع ذلك هناك احتمال كبير لعدم وجود إطلاغات كافية عن عدد الحالات الحقيقي، بسبب الإهمال في التبليغ أو جهل السبب الحقيقي للحالة.

• استغلال الأزمة بالربح الفاحش

وصل العجز بالمياه في جرمانا وحدها في نهاية الصيف إلى أكثر من خمسة آلاف متر مكعب يومياً، وهناك انقطاعات تقنين حيث يحصل المواطن على المياه من الشبكة كل يومين مرة في أحسن الأحوال، وهناك أعطال متكررة وانقطاع



6 | **تحقيق العدد**

• العجز المائي في سورية

تعد سورية من أقل دول المنطقة من حيث المياه، حيث لا يتعدى نصيب الفرد من المياه سنوياً ١٠٠٠ لتر، وهو ما لا يفي باحتياجاتها الأساسية.

وتتفاقم أزمة المياه في سورية بسبب عدة عوامل:

١- **الجفاف:** تعاني سورية من جفاف مزمن، خاصة في المناطق الزراعية، مما يقلل من إنتاج المياه.
٢- **التلوث:** تلوث المياه الجوفية والسطحية بمخلفات الصناعة والزراعة يقلل من كميتها.
٣- **الهدر:** انتشار هدر المياه في المنازل والمؤسسات يقلل من كفاءة استخدامها.
٤- **البنية التحتية:** قلة الاستثمار في صيانة شبكات المياه القديمة تؤدي إلى فقدان المياه.
٥- **الاحتياجات المتزايدة:** مع نمو السكان، تزداد الحاجة إلى المياه للشرب والصناعة والزراعة.
٦- **التغير المناخي:** التغيرات المناخية تؤثر على أنماط هطول الأمطار، مما يقلل من تجديد المياه الجوفية.
٧- **السياسات المائية:** قلة الاهتمام بوضع سياسات مائية متكاملة لإدارة المياه.

٨- **الاعتماد على مصادر خارجية:** الاعتماد الكبير على المياه الجوفية يجعل سورية عرضة لأزمات المياه.

• للمنطقة الجنوبية.. قصة أخرى

تتجلى أزمة مياه الشرب للمنطقة الجنوبية في محافظة السويداء، وهي من أفقر محافظات القطر بمصادر المياه، فلا وجود فيها لنهر دائم، كما أن يناييعها قليلة وأغلبها موسمية. ويبلغ عدد سكان المحافظة نحو نصف مليون نسمة، وبما أن معدل نصيب الفرد ١,٥٠ لتر/يوم، فيكون الاحتياج المائي المطلوب حوالي ٧٥٠٠٠ م٣/يوم. المصدر الرئيسي للتزويد المائي لمدينة السويداء يرتكز على مشروع خط جر مياه بحيرة المزيريب الأول، بطاقة إنتاجية تصل ١٥٠٠٠ م٣ يومياً. أما مشاريع الآبار البالغ عددها ١٤٠ بئراً، فأغلبها سطحي إرتشاحي، غير ثابت وغير مستقر، وتبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي ٢٧٠٠٠ م٣ يومياً. وتوجد في المحافظة أيضاً مجموعة من الينابيع محدودة الغزارة منتشرة على ساحة المحافظة ويبلغ وسطي إنتاجها اليومي حوالي ٢٠٠٠ م٣ وتعتمد على الهطولات المطرية وتتأثر بها مباشرة، ويجري العمل حالياً على تنفيذ مشروع خط الجر الثاني لمياه بحيرة المزيريب إلى مدينة السويداء بطاقة تصميمية تصل ١٥٠لتر/الثانية أي ١٣٠٠٠ م٣ يومياً. ونظراً لعدم وجود مصادر مياه متجددة موفقة لتأمين الاحتياج المستقبلي للمحافظة سوى المياه الجوفية، تقوم المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بالسويداء بتنفيذ مجموعة مشاريع آبار في مختلف مناطق المحافظة لتغطية الاحتياجات المائية اللازمة إذ يتوقع أن تصل كمية العجز المائي في السنوات القادمة إذا استمر تتابع الجفاف حتى ١٣,٨ مليون م٣/سنة.

أغلب مصادر التزويد الحالية في المحافظة مكشوفة، ولا تخلو من رائحة الخز والسّمك الفاسد، وهذه المصادر هي:

١- مشروع المزيريب الأول والثاني، مشروع آبار صلاحد، مشروع آبار عتيل وقنوات ومفعلة، مشروع آبار الكفر وحبران والعفينة، مشروع آبار صلخد، مشروع آبار خازمة، مشاريع الآبار المتفرقة المستثمرة حيث يوجد في المحافظة ١٢٠ بئراً بالإضافة إلى مشاريع الآبار المذكورة سابقاً، موزعة على الينابيع.

٢- السدود السطحية: في المحافظة ١٨ سدأ سطحيأ منها ٨ سدود تستثمر لصالح مشاريع مياه الشرب بواسطة ست محطات تنقية موزعة على مساحة المحافظة، محطات منها ترشيح سريع ومحطتان ترشيح بطي، ويتم حالياً تطوير محطات الترشيح البطيء وزيادة طاقتها الإنتاجية من خلال مرشحات (فلانر) معدنية وإضافة التجهيزات الميكانيكية والكهربائية اللازمة لتحقيق عملية الترشيح القسري والغسيل العكسي للمرشحات للحصول على إنتاجية أكبر ونوعية أفضل للمياه المنتجة، وقد تم تنفيذ واستثمار هذا المشروع في محطة تصفية سد حبران، وتم تطوير محطة سد المشنف بالطريقة نفسها، والمشروع الآن قيد الاستلام المؤقت، وتم إدراج تحديث وتطوير محطة الغيضة.

يبلغ حجم التخزين النظري للسدود المستثمرة لصالح مياه الشرب حوالي ٢١ مليون م٣ لكن هذه السدود على أهميتها لا يمكن اعتبارها مصدراً

مستقرأ وثابتأ للتزويد بسبب تفاوت كميات الهطول السنوية، والوارد المائي لتلك السدود أقل من ٤٠٪ من طاقتها التخزينية في معظم السنوات، وقد تنخفض هذه النسبة إلى ١٠٪ في بعض السنوات. وتبلغ الطاقة الإنتاجية الوسطية لمحطات التنقية حسب السنوات العشر الأخيرة ٨٠٠٠ م٣ يومياً فقط بسبب عدم توفر المخزون الكافي في السدود.

أما كمية المياه المنتجة من المصادر المتاحة هي حالياً كالتالي:

مشروع المزيريب الأول ١٥٠٠٠ م٣/يوم.
مشروع محطات التنقية ٨٠٠٠ م٣/يوم.
مشروع آبار صلاحد ١٦٠٠ م٣/يوم.
مشروع آبار الديانة ١٦٠٠ م٣/يوم.
مشاريع آبار عتيل قنوات مفعلة ١٢٠٠ م٣/يوم.
مشاريع الآبار المتفرقة المستثمرة (١٢٥ بئراً) ٢١٠٠٠ م٣/يوم.

وبالتالي فإن الوارد المائي الإجمالي من هذه المصادر حالياً يبلغ حوالي ٥٠٠٠٠ م٣/يوم، أي أن العجز المائي الحالي يبلغ ٢٥٠٠٠ م٣/يوم.

• مشاركة الحكومة في الأزمة

في الوقت الذي نحتاج فيه للاستفادة القصوى من مياه نبع الفيجة الذي يقدم للعاصمة إمدادات لم تعد كافية من الماء، وفي الوقت الذي تفرض فيه مؤسسة المياه تقنين توزيع مياه الشرب، يتم تشكيل ضغط إضافي على مياه النبع، حيث افتُتح مؤخراً مصنع لتعبئة مياه الشرب من نبع الفيجة، بـكلفة ٦٣٠ مليون ليرة سورية، وطاقة إنتاجية تبلغ ٨٦,٤ مليون لتر سنوياً، ويتألف المصنع الذي نفذته شركة إيطالية من ثلاثة خطوط إنتاج، أولها ينتج ٢٤ ألف عبوة من حجم ١,٥ لتر في الساعة، والثاني ينتج ألف عبوة في الساعة من أحجام متوسطة، وينتج الثالث ٣٠٠ غالون في الساعة من الحجم الكبير (١٨,٩ لتر). ويبلغ مجموع إنتاج المعامل التابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية في سورية نحو ٢٤٢ مليون لتر من المياه سنوياً، بحيث يأتي من مصنع بقين ٧٦,٤ مليون لتر، ودريكيش ٢٢,٠٥ مليون لتر، والفيجة ٨٦,٤٢ مليون لتر، ومصانع السن التي ستبدأ بالإنتاج قريباً حوالي ٤٣,٢ مليون لتر. وكثير من هذا الإنتاج يخطط لتصديره للسوق المجاورة، وخاصة إلى دول الخليج بهدف إيجاد موارد إضافية لخزينة الدولة، على حساب مياه الشرب للمواطنين في العاصمة الذي يحتاجون حسب التقديرات الرسمية إلى ٧٠٠٠ لتر من المياه في الثانية الواحدة.

• كلمة أخيرة

إن هذه المشاكل تقعل فعلها فينا جميعاً بشكل مباشر أو غير مباشر، فهي تؤثر في صحتنا وأمننا، بل وفي حريتنا وعيشنا الكريم، بسبب الاستخدام غير المستدام للموارد المائية، وغياب الإدارة والتخطيط الجيد لها، وهذا من أكبر المشاكل البيئية التي تواجه سورية، لذلك نطالب بإعادة النظر في السياسات وإدارة الفعاليات التي تستنزف وتلوث تلك الموارد، بهدف الوصول إلى الاستخدام المستدام لها، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

youssef@kassioun.org

ندوة حوارية في وزارة المالية..

أول مناقشة حقيقية لتداعيات الأزمة الرأسمالية على الاقتصاد السوري

عبسي سميسم

دعا وزير المالية معظم الباحثين الاقتصاديين والإعلاميين إلى ندوة حوار مفتوح مع جميع التيارات الاقتصادية سواء المعارضة لسياسته المالية أو المتوافقة معها، من أجل التشاور حول السياسة المالية التي يجب أن تتبعها الوزارة لمواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على

د.الحمش: إضعاف الدولة والوصول إلى حكومة الحد الأدنى

بدأ د. منير الحمش مداخلته بملاحظة أن الحكومة تسعى إلى طرح القضايا الاقتصادية بشكل مجزأ، وتبتعد عن طرح القضية بشكلها الأساسي، أي كسياسات اقتصادية ومالية وتجارية متكاملة. وأضاف د.الحمش: في الواقع إن السياسة المالية التي نفذت حتى الآن هي عملياً حزمة من السياسات الواردة في برنامج توافق واشنطن وتوصيات البنك الدولي وبرنامج صندوق النقد الدولي.. وتابع: هذا ما يجب أن نناقشه، ولكن الحكومة تتهرب من طرح هذه الموضوعات، وتطرح القضايا الاقتصادية بخلوطها العريضة، مرة في الدعم ومرة في تحرير التجارة ومرة في الضريبة و... دون أن تجد القواسم المشتركة أو تسمح للآخرين برؤية هذه القواسم في السياسة الاقتصادية.

ورداً على استيضاح من وزير المالية حول الالتقاء بين السياسة المالية السورية واتفاق واشنطن، قال د. الحمش: إذا دققنا في برنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نجده يهدف باختصار إلى إضعاف الدولة والوصول إلى حكومة الحد الأدنى، هذا من جهة، ومن

د. مرزوق: مطلوب من الحكومة أن تبحث في مسألة توزيع الدخل

د. نبيل مرزوق تمنى أن تكون هناك ورقة معدة من وزارة المالية حول أثر الأزمة المالية على الاقتصاد السوري أو الأثر المتوقع على عجز الموازنة، كي يتم الاتفاق على هذا الأثر، ثم الحديث عن السياسات، مشيراً إلى دراسة لهيئة تخطيط الدولة تقول إن عجز الموازنة سوف يزداد بسبب الأزمة. وأضاف د. مرزوق أن الموضوع ليس موضوع أزمة مالية فقط، إنما هو موضوع تنموي، فالدول الأكثر تضرراً من الأزمة هي الدول التي تتمتع بأكبر خلل في توزيع الدخل، مؤكداً أنه كلما كان الدخل أكثر توازناً كان الأثر أقل، وبالتالي مطلوب من الحكومة أن تبحث في هذه المسألة. وتابع د. مرزوق: كما أن هناك تهرباً ضريبياً، وفي الوقت نفسه هناك إعفاءات ضريبية. وتساءل: كيف يمكن لوزارة المالية زيادة إيراداتها بالاعتماد بشكل رئيسي على إيرادات القطاع العام، وعلى فواتئ القطاع العام الأمر الذي يحجب الإيرادات اللازمة لعملية التنمية؟؟ كما بين د. مرزوق أن هناك تراجعاً في حجم الموازنة الاستثمارية بشكل عام، بالإضافة إلى تراجع مستمر لحصة الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تراجع في قدرة الدولة على التدخل وضبط الوضع الاقتصادي والنشاط الاقتصادي في البلاد، بالإضافة إلى التراجع في العملية الاستثمارية وتخلي الدولة عن الاستثمار.

د. سلمان: العجز التجاري زاد ٤٠١ %

حذر د. حيان سلمان من تسلل تداعيات الأزمة المالية العالمية وفق مبدأ الأواني المستطرفة، مشياً على اعتراف الحكومة بوجود تأثيرات للأزمة المالية علينا مما يشكل أملاً ربما بإجراءات حكومية للمواجهة والذهاب إلى أبعد من التظير، مشيراً إلى أن الأزمة ستؤثر على الاقتصاد الإنتاجي خاصة مع تراجع دور القطاعات الرئيسية في البلاد، أي الصناعة والتجارة مقابل تضخم في قطاع الخدمات والعقارات والتأمين. وقال: عندما أرى عجزاً تجارياً قد زاد ٤٠١٪ أي بعد أن كان ٢٦ مليار أصبح ١٠٥ مليار ليرة، فإن ذلك يستدعي دق ناقوس الخطر، خاصة



الاقتصاد السوري، الأمر الذي وجد فيه بعض المراقبين محاولة لوزير المالية للتمايز عن الفريق الاقتصادي الذي يقوده الدردي، فيما وجد فيه البعض الآخر دوراً أكبر للوزير الحسين في صناعة القرار الاقتصادي (وبالتالي دور أكبر للقيادة القطرية) على حساب الدور الذي كان منوطاً بالنائب الاقتصادي، ما يعني ربما، محاولة القيادة



د.جميل: إذا انتقلت الأزمة إلى مرحلة لاحقة فسنكون الأكثر تائراً

أكد د. قدري جميل أنه من الخطأ الفادح الحديث عن تأثير الأزمة حتى الآن وحسب، مبيناً أن المهم في هذه الندوة هو الحديث عن كيفية تطور هذه الأزمة في الفترة المقبلة، وتابع د.جميل: قبل سنتين من الآن لم يكن أحد يصدق احتمال انفجار هذه الأزمة، فإن كنا نعتقد أننا الآن نعيش التداعيات النهائية للأزمة، نكون قد وقعنا في خطأ كبير أيضاً، لذلك يجب علينا أن نفكر كيف نحصن الاقتصاد السوري من خطر انهيار مالي عالمي.. خطر احتشاء حقيقي للاقتصاد العالمي، لأن جميع الاقتصاديين قد تجاوزوا في تحليلاتهم الحديث عن أن الأزمة الحالية تشبه أزمة عام ١٩٢٩، فالكل يقولون إنها قد تجاوزتها، علماً أن أزمة عام ١٩٢٩ قد أوصلت البطالة في الولايات المتحدة إلى ٤٠ ٪، كما أنها أوقفت التبادل النقدي في بعض الولايات، إذ أصبح التبادل فيها بضائعاً، أي وصل سعر الدولار إلى الصفر. وتابع د. جميل: إذا انهار النظام المالي العالمي فلن ينقذ (ربط

كما أشار د. سلمان إلى أن الموارد الجمركية هي أقل ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تستدعي طرح الأسئلة بطولها وعرضها على الطاولة.

وتساءل: لماذا لا يدفع القطاع الخاص إلا أقل من ١٪ كرسوم جمركية في حين أن القطاع العام يدفع الرسوم الجمركية قبل أن يشتري أي شيء؟ ليسأل مرة أخرى من يتهرب من الضريبة؟ ليجد في نهاية حديثه أن التهرب الضريبي يؤثر على الإيرادات والعجز التجاري هو تعبير عن عجز الموازنة بالمحصلة.

●●

د. درغام: إعادة العمل بقرار ربط الصادرات بالمستوردات

تحدث مدير عام المصرف التجاري السوري د. دريد درغام عن منعكسات الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي السوري إذ بين أن الأشهر القادمة ستظهر الأزمة المصرفية من جديد بعد أن امتدت إلى الاقتصاد، محذراً من بعض الإفلاسات التي يمكن أن تحصل لبعض الشركات، نتيجة ظهور كفالات غير ظاهرة في الحسابات والذي سينجم عنه تراجع في الأعمال وإغلاق للشركات وتسريح للعمال لتعود الأزمة الاقتصادية من جديد، معتبراً أن هذا ما علينا في سورية النظر إليه ومتابعة التصرف على أساسه في بعض سياستها التي ستتجهها الحكومة. كما أيد د. درغام ما دعا إليه بعض الباحثين بعدم الإفراط في تمويل المستوردات خوفاً على القطع الأجنبي في البلاد خاصة في ظل الظروف الحالية وبسبب نقص في السيولة. وقد طرح درغام إعادة العمل بقرار ربط الصادرات بالمستوردات للحفاظ على القطع الأجنبي لأن القطع الذي جمع في البلاد لا يجوز إطلاقاً التفريط فيه، خاصة في ظل وجود ميزان تجاري خاسر بفارق كبير لمصلحة المستوردات التي تأخذ طابعاً استهلاكياً بامتياز.

وختم د. درغام مداخلته بالحديث عن الاقتصاد الكلي مبيناً حاجتنا إلى تحديد لون الاقتصاد الذي نسير إليه وما هو لونا فعلاً.

●●

قلاع: يجب إصلاح العلاقة بين المواطن وموظفي الدوائر المالية

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أ. غسان قلاع أكد أن الاقتصاد السوري سيتأثر بالأزمة لا محالة، ويجب أن لا ننفال كثيراً لأننا في الأساس اعتمدنا على الاستثمارات الخارجية بشكل كبير، كما أن منتجاتنا سوف تتأثر لأنه بتأثر الجهة المستوردة لهذه المنتجات سوف ينكمش حجم صادراتنا. ودعا قلاع إلى عدم تحميل القطاع الخاص أكثر من طاقته، مبيناً أن أكبر ثلاثة منتجات سورية يتم تصديرها هي الحبوب والقطن والنفط، وبالتالي فالقطاع الخاص لا يصدر شيئاً يذكر لأن ٩٠٪ من صناعتنا قامت في ظل الحماية والمنع والوقف. وانتقل قلاع إلى الحديث عن التهرب الضريبي وضرورة إصلاح العلاقة بين المواطن (المكلف ضريبياً) وموظفي الدوائر المالية، إذ لا يكفي إصلاح النص الضريبي دون إصلاح هذه العلاقة، مبيناً أنه لم يعد مقبولاً ظلم القطاع الخاص لأنه جزء من هذا البلد وليس قطاعاً مستورداً، وهو جزء أساسي من اقتصادنا الوطني. ويتابع: صحيح أن هناك تقصيراً من القطاع الخاص، ولكن هناك تقصير حكومي تجاهه.

شؤون اقتصادية | 7

مطبات

مسح اجتماعي

◀ عبد الرزاق دياب

ما زالت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتصدى بامتياز لمشاكلنا، نحن الشعب الفقير الذي لا يجلب للحكومة ولوزاراتها سوى المشاكل، وهي الحكومة ووزاراتها لا تملك أمامنا سوى الصبر، الصبر على ما ابتليت به من شعب متطلب وكسول لا يستطيع العمل أكثر من ٢٤ ساعة في اليوم، شعب دائم الشكوى والامتعاض، شعب لم تكف معدته المتسعة كل زيادات الرواتب، كل فرص العمل، كل التطنيش على يده الطويلة، كل الخراب الذي يصيب به القطاع العام، على الأقل في عدم الالتزام بدوام فقط حتى الثالثة والنصف، وشرب (المئة)، وهدر الكهرباء، وكتلة الموظفين الفائضة التي تتحمل الدولة وزر صرف رواتبها كل أول شهر، كذلك الكم الكبير لمؤسسات القطاع العام الخاسرة والتي ما زالت الدولة تدعمها مالياً وتصرف مستحقات عامليها .

وزارة العمل والتي تحمل الهم الكبير لكل الملايين العاملة والملايين التي لا تعمل أيضاً، الوزارة التي تنام وتصحو لتحقيق ازدهار الطبقة العاملة، واستمرار سعادتها .. وجودها، الطبقة التي تتغنى بها، عمال الصناعات على مختلف مهتهم، العمال الذين يشيدون ما تعتبره صروحاً نضع لها حجر الأساس، ندشنها بالمناسبات، ونقص لها الحجر، وتجيش لها وسائل الإعلام المرئي والمطبوع والمسموع، العمال الذين يصابون بالأمراض المنهكة (الديسك)، بتر الأعضاء، الموت، لكن لا شيء يذهب دون تعويض، فمؤسسة التأمينات الاجتماعية من مؤسسات وزارة العمل التي لا تترك عاملاً تحت رحمة عقود الإذعان، وكل الورش التي لا تسجل عامليها خارجة عن القانون حتى لو كانت على امتداد الوطن، موت عامل في ورشة مودعاً (يرحمه الله) لا يعني أن الوزارة ومؤسسة التأمينات غير مكترثة بالطبقة العاملة.

فوق كل هذا الهناء الجليل للطبقة العاملة ولجموع العاطلين عن العمل، والأسر التي تبحث عن الكفاف، والذين يعيشون على كف عفريت دون تقاعد أو دخل ولو كان صاحب الذكر السيئ المحدود، فوق كل غناء الوزارة في خدمتهم قررت من وقت قريب إجراء مسح اجتماعي لهذه الجموع المتعبة.

السيدة وزيرة العمل صرحت لإحدى وسائل الإعلام: (هذا المسح الاجتماعي سوف يجري للاستفادة منه في كثير من المواضيع ولتشكيل قاعدة بيانات من أجل تشكيل قرارات حكومية أخرى غير المعونة الاجتماعية).

ليس عن عبث تقوم الوزارة بهذا الجهد المضي من تشكيل فريق عمل في كل المحافظات، وتأسيس ٦١ مركزاً للمسح الاجتماعي لجموع الفئات المتعبة، كما أن هذا المسح سيقود إلى اتخاذ ما يناسب من إجراءات تتجاوز المعونة الاجتماعية لحفظ مياه وجوه هذه الجموع. الوزيرة شرحت الغاية من الاستثمارات التي يستخدمها المسح الاجتماعي (الاستمارة التي ستستخدم في المسح الاجتماعي ستحدد أين تقع هذه الأسرة بالنسبة إلى غيرها بالنسبة إلى مستويات الدخل، وما هي درجة استحقاقها وفي أي فئة تقع بالنسبة إلى المعايير المحلية والعالمية).

يبدو الكلام كبيراً وخطيراً، أين نقع، مستويات الدخل، درجة الاستحقاق، المعايير المحلية والعالمية.

أما أين نقع في مجملنا نحن السوريين الذين نشكل الموظفين، العمال، الفلاحين، صغار الكسبة، العاطلين عن العمل، نقع في كل المحيط السوري الذي يغرق فيه الريف، مجاوري المدينة من سوار فقير، الجموع الذاهبة إلى الوظيفة صباحاً والتي تعود من البسطات منتصف الليل، أو من بيع اليانصيب، بيع الخبز للعاجزين عن الوقوف أمام الأفران، والمترفعين عن الانتظار كرمى لرغيف الخبز، الجموع التي لا تعرف سوى العمل والقتلة.

أما مستويات الدخل فمن الحد الأدنى للأجور إلى الفئة الأولى إلى الأساتذة الجامعيين، كل يكفيهم همه، وكل دخله بالكاد يسد ما يحتاجه، أما إن كان القصد دخول الطبقة العاملة ومحدودي الدخل والعاطلين عن العمل فهم في المستوى نفسه، الموظف يشبه العاطل عن العمل، الجميع يستدين مع أول الشهر.

بقية الشروط الأخرى ليست بأفضل حال، أما عن المعايير المحلية فنعرفها، أما العالمية فلباسها فضفاض فوق أحلامنا البسيطة.

البسطاء وهم جلنا يتحدثون عن رواتب قادمة، الأسر الكبيرة، العاطلون عن العمل، الحالمون، العاجزون... يأملون ويحلمون. أرجوكم ...امسحونا جيداً.

بانوراما البطولات الفلسطينية

◀ إعداد حمزة منذر



- منذ بداية الحرب المفتوحة على قطاع غزة يوم ٢٧/١٢/٢٠٠٨ وحتى الآن:

- ...أطلق العدو أكثر من ألف غارة جوية، أنزلت آلاف الأطنان من القنابل والمتفجرات- بما فيها الفسفور الأبيض- على سكان قطاع غزة البالغ عددهم حوالي المليون ونصف، وعلى مساحة لا تزيد عن ٣٦٠ كم مربع.
- أكثر من خمسين بارجة وزورقاً حربياً تشارك في قصف مدن وقرى قطاع غزة على طول الساحل البالغ ٤١ كيلومتراً من شمال القطاع إلى جنوبه.
- أكثر من ثلاث عشرة فرقة برية عسكرية إسرائيلية بينها لواء جولاني من قوات النخبة، دخلت العدوان على القطاع من ثلاثة محاور: شمال القطاع وفي الوسط والجنوب (عند زاوية الحدود مع مصر)..وبعد ثلاثة عشر يوماً على بدء المعركة البرية لم تتقدم هذه القوات وعلى جميع المحاور سوى بضع مئات من الأمتار أي أنها أجبرت على البقاء في الأطراف والفضاءات المفتوحة.



- بالمقابل

- ... بدأت الصحافة الإسرائيلية (يديעות أchronot، ومعاريف نموذجاً) تعترف وتحذر «بأن قتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين لم يحقق حتى الآن الأهداف السياسية والعملية والتي من أجلها قام الجيش الإسرائيلي بهذه الحرب ضد حماس»!
- أجبرت صواريخ المقاومة حوالي المليون من المستوطنين الصهاينة وعلى مساحة ألف كيلومتر مربع (ثلاثة أضعاف مساحة القطاع) على النزول إلى الملاجئ وتعطيل المدارس والجامعات والمؤسسات الرسمية، وعندما أعلن باراك عن إعادة فتح المدارس رفض الأولياء إرسال أولادهم إليها .
- قامت فصائل المقاومة (القسام، أبو علي مصطفى، الجهاد الإسلامي، ألوية صلاح الدين، كتائب الأقصى) ليس فقط بإطلاق الصواريخ، بل بتسطير ملاحم بطولية ومواجهات مباشرة وكمائن وتسلل خلف خطوط العدو في بيت حانون، بيت لاهيا، جباليا، حي الزيتون، جبل الكاشف، وأجبرت العدو على التراجع في العديد من المواقع خصوصاً على المحاور الرئيسية في حي الزيتون وبيت لاهيا وبيت حانون وشرق خان يونس ورفح.
- مصادر المقاومة تؤكد أنها قتلت أكثر من ٣٥ جندياً وضابطاً إسرائيلياً وأكثر من مئة وثلاثين جريحاً بينهم عدد من ضباط النخبة، في حين يوحى التعتيم الإعلامي الإسرائيلي وشدة المواجهات بأن العدد يتجاوز ذلك بكثير.



- في الساعات الأربع والعشرين الأخيرة

- اعتراف الجيش الإسرائيلي بإصابة ١٧ عسكرياً .
- كتائب القسام تقتحم منزلاً تمركزت فيه مجموعة جنود إسرائيليين غرب غزة وتقتل وتصيب عدداً منهم.
- كتائب القسام تفجر دبابهً إسرائيليةً بعوبة ناسفة شرق غزة وتقصف عسقلان بصاروخ غراد .
- سرايا القدس تفجر منزلاً تمرکز فيه بضعة جنود إسرائيليين جنوب غزة.
- شهداء الأقصى تقصف مدينة عسقلان بثلاثة صواريخ.
- كتائب المقاومة تقصف تجمع لآليات العدو جنوب غزة بقذائف الهاون.
- كتائب أبو علي مصطفى تقصف مدينة بئر السبع بأربعة صواريخ.
- كتائب أبو علي مصطفى تفجر غرفة في مبنى على شاطئ البحر شمال بيت لاهيا ب ٣ عبوات افراد وتؤكد إصابة أربعة جنود .



- الأهم من كل ذلك

قاوم أهالي القطاع مقاومة أسطورية رغم شراسة المعارك وهول المجازر الصهيونية وفضيحة التواطؤ الرسمي العربي، وليس فقط لم ترتفع راية بيضاء في كل القطاع، بل حتى الأطفال يؤكدون على استمرار خيار المقاومة والمواجهة حتى دحر العدوان وتكنيس الاحتلال.

■ ■

◀ محمد العبد الله

مع دخول المجزرة التي ترتكبها قوات الغزو الصهيونية ضد أبناء فلسطين داخل قطاع غزة، أسبوعها «الرابع»، تتأكد على أرض الواقع المبداني عدة حقائق، فرضتها درجة الصمود والصلاية والثبات التي أظهرها المجتمع الفلسطيني في مواجهة آلة الحرب الوحشية التدميرية، مما وفر لمقاتلي فصائل المقاومة البطلة، كل مقومات الاستبسال والتضحية، التي فرضت على كل الأطراف الإقليمية والدولية إعادة النظر في الإمكانية المتاحة لتحقيق الأهداف المرسومة للحرب، عسكرياً وسياسياً. إن ماعكسته السبعة عشر يوماً من التضحيات الأسطورية، يتجلى في تدني سقف الأهداف التي وضعتها حكومة القتل الصهيونية، يوماً بعد يوم. ويعود ذلك لفشل الصدمة/ الحملة الجوية في الأسبوع الأول، ولعجز المرحلة الثانية «البرية» عن تحقيق أية منجزات مباشرة «التقدم الكبير» على الأرض. فما بين (إنهاء سيطرة حماس على القطاع، لتسليمه لقوى «الاعتدال» الفلسطينية) إلى (فرض واقع أمني يوفر الأمن للمدن والمستعمرات الصهيونية) وصولاً إلى (وقف إطلاق الصواريخ وتهريب المعدات القتالية) يتوضح المآزق السياسي/العسكري الذي تعاني منه حكومة العدو. وهو ماضٍهر واضحاً، جلياً، في التصريحات الأخيرة للمتحدثين العسكريين والسياسيين حول مراحل الحرب العدوانية وفتانجها.

إن فشل الحرب المفتوحة جواً وبحراً وبراً، والمدعومة بكل أنواع الأسلحة الفتاكة، خاصة قنابل «قتاديل» الفوسفور الأبيض الحارقة، والقنابل المدمرة للأعماق، على كسر إرادة المقاتلين، وإلحاق الهزائم بهم من خلال احتلال الأطراف «المناطق المفتوحة وهوامش المخيمات والأحياء» التي استعمل فيها العدو خطة «الأرض المحروقة» والمدمرة، كخطوة ضرورية للدفاع نحو المركز «المدن الرئيسية: غزة، خان يونس، دير البلح...» يشير إلى مآزق جديد دخلته القوى المهاجمة، نتيجة العجز عن التقدم السريع في عمليات «التطهير»، بما يعني التوضع بالمناطق المسيطر عليها، مما يوفر للمقاتلين أهدافاً ثابتة لهجماتهم المباغثة والسريعة، سيؤدي بالضرورة لإنهاك القوى الغازية وإرباكها، وهذا ماأكدته عمليات رج قوات الاحتياط بالمعارك الأخيرة، والتي تهدف لتحقيق تقدم جديد على عدة محاور من

◀ إبراهيم البدرابي - القاهرة

غالبية حكام بلداننا يسировن في الاتجاه المعاكس، ليس لشعوبنا العربية فحسب، بل لجمل شعوب العالم المناهضة للامبريالية، التي تقف داخل البلدان الامبريالية ذاتها لتعبر عن معارضتها لحرب الإبادة ضد أشقائنا في غزة. ذلك ما تمليه عليهم مصالجهم الطبقيّة.

جوهـر السيناريو نفسه الذي اتبعه هؤلاء عام ٢٠٠٦ في لبنان عادوا إليه مجدداً في العدوان على غزة التي ستنتصر أيضاً .

الصراع في إطار عالمي

تحاول هذه النظم أن تحصر العدوان باعتباره معركة ضد حماس (الإسلامية). وفي ذلك تزييف وتقليل من شأن البطولات والتضحيات الجسيمة، ومن أهداف الحرب المتمثلة في إنهاء المقاومة لتمير هيمنتهم الكاملة.

غير أن الفهم الموضوعي يؤكد أن معارك غزة إنما هي جزء من كل، أي من الصراع الشامل بين الامبريالية والصهيونية من جهة، وكل قوى التحرر والتقدم في العالم من جهة أخرى. وهو صراع متسع ومتزايد بكل الأساليب وفي كل المجالات. بالتالي إذا كان الوضع العالمي قد أفضى إلى أن تكون منطقتنا هي «لوحة التشين» التي تصب عليها قذائف العدو فإن هذا لا يعني تضيق مفهوم الصراع.

ربما تكون هذه الحقيقة مفهومة لدى شعوب العالم التي خرجت في مظاهرات عارمة، حتى في قلاع الامبريالية نفسها ضد العدوان. وهذا الخروج العارم لايجب تفسيره بأنه لمجرد أسباب أخلاقية (وإن كان متضمناً لذلك)، لأنه في جوهره تعبير عن الحالة الصراعية الجارية في العالم، وعن وحدتها .

أجل حصار مدينة غزة والإطباق عليها، والبدء بقضم أحيائها خطوة بخطوة. وهو مادفع ببعض المحليين للحديث عن اقتراب قوات العدو من الدخول في المرحلة الثالثة«ج» من حربـة الوحشية، من أجل فرض مكاسب عسكرية على أرض المعركة، تساعده على تحسين شروطه ومطالبه في أية تسوية قادمة، عنوانها الراهن «بنود المبادرة المصرية». وفي هذا الإطار يقرأ خبر تأجيل وصول «عاموس جلعاد» مستشار وزير الحرب باراك، ورئيس الهيئة السياسية والأمنية بوزارة الحرب الصهيونية للقاهرة من أجل استكمال الحوار مع عمر سليمان مدير المخابرات المصرية.

إن متابعة المناقشات الدائرة داخل الطاقم الوزاري الصغير، والتصريحات التي تصدر عن عدد من المسؤولين، تعكس التباينات المتفجرة، ومستوى الإرباك السائد داخل الحلبة السياسية/العسكرية. فالتدقيق في مجريات الأحداث الميدانية يشير إلى أن حكومة أولمرت قد اتخذت قراراً بمواصلة الضرب بعنف وشدة داخل القطاع للتوصل الفوري لإعلان يتحدد بعبارات واضحة وغير مبهمة تقول (أهداف الحرب تحققت)!. لكن المعلومات المتسربة من داخل الحكومة والمؤسسة العسكرية تؤكد على وجود اتجاهين، الأول يضم وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يدلين، ورئيس هيئة الأركان غابي اشكنازي، يقول (إن الأهداف تحققت ويجب التوقف)، والثاني يضم أولمرت ورئيس الشاباك يوفال ديسكين، ومعهم قائد الجبهة الجنوبية الجنرال يوأف غالانت، وهؤلاء يصرون على(أن الأهداف لم تتحقق وينبغي مواصلة الحرب)، ومن المهم هنا الإشارة لضرورة التعامل مع رؤية كل فريق، انطلاقاً من حسابات صندوق الانتخابات، ومن التشدد «اللفظي» التهديدي، للحصول على مكاسب سياسية أثناء الحوارات مع الجانب المصري. أما تسببي ليفني فقد أكدت على(أن إسرائيل) استعادت قدرتها الردعية، وغيرت المعادلة مع حماس وأضرت بقدرتها وبحوافزها على القتال)، مشددة (على أن الأهداف المركزية للحرب تحققت عن طريق ضرب حماس والعمل العسكري الشديد ضدها)، مؤكدة بذات الوقت على (أهمية العمل من أجل ضمان ألا تستمر حماس في التسلح بصواريخ بعيدة المدى)، وفي هذا الإطار تبدو ملامح سيناريوهات جديدة بدأ الإعداد لها، كخطوة هامة للبدء بالمرحلة الثالثة من الحرب . باحتلال مدينة رفح ومحور صلاح الدين الحدودي مع مصر، من أجل فرض شروط جديدة على طاولة الحوار .

إن حكومة العدو، المدعومة بالموقف السياسي الأمريكي، أعلنت رفضها لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٦٠ القاضي بوقف لإطلاق النار، بدون الاستناد لألية تنفيذ ملزمة وفورية، والذي امتنعت حكومة واشنطن عن تأييده، رغم حرصها على إعلانه كمحاولة مكشوفة، لترضية بعض

العدوان على غزة

حرب الإبادة المفتوحة على وقع القرارات والمبادرات!

وزراء الخارجية العرب الذي قفزوا فرحين وهم يقولون (لدينا قرار!) وهم يعرفون كما غيرهم، أنه قرار شكلي، ناعم، وبدون أنياب. لم يتوقف الدعم الأمريكي على الجانب السياسي/ الدبلوماسي فقط، بل برز بشكل فج ووقع، لأخلاقـي ولإنساني، عندما تم الإعلان عن فتح مخازن البنتاغون لتوريد جميع أنواع الأسلحة والصواريخ والقذائف التدميرية والحارقة، لطائرات ودبابات جيش الاحتلال الصهيوني، من أجل الاستمرار في حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني. فالحرب الحالية هي حرب الشراكة «الإسرائيلية» الأمريكية، كما يقول الكاتب «بول روجرز» في مقالة له نُشرت قبل أسبوع (ما يحدث في غزة... ليس حرباً «إسرائيلية»، بل عملية عسكرية مشتركة للولايات المتحدة و«إسرائيل») وهكذا فإن طائرات أف – ١٦ الهجومية وحوامات الأباتشي الحربية لا تعتبر طائرات «إسرائيلية» بقدر ما ينظر إليها كطائرات أميركية بعلامات إسرائيلية).

في خضم هذه التطورات المتنوعة، بدأت عملية تنشيط المبادرة المصرية. لتأخذ مداها في الحوارات التي تشهدها القاهرة بين كل الأطراف، بشكل مباشر أو غير مباشر، بدخول عنصر جديد ومؤثر، هو الدور التركي الذي يساهم «مدعوما بالرؤية السورية- القطرية» بتدليل العقبات، وتقديم بدائل يمكن أن تجد قبولاً من طرفي الصراع الرسميين «حماس وحكومة العدو». وفي هذا الجانب تأتي الدعوة الجديدة التي قدمتها دولة قطر لانعقاد قمة طارئة في الدوحة يوم الجمعة المقبل، كمحاولة أخرى لدعم الموقف الفلسطيني، المتشبت بموقف وطني يحظى بتوافق ودعم من قوى الشعب المناضلة، ومن حراك شعبي ورسمي مؤيد للمقاومة والصمود. إن وقف الحرب البربرية، وانسحاب القوات الغازية، ورفع الحصار والإغلاق، وفتح المعابر، وخاصة معبر رفح، هي الأهداف الراهنة/المباشرة للقوى المقاتلة الفلسطينية.

إن ماعجزت عن تحقيقه أكثر من ألف غارة جوية، وعشرات الآلاف من الصواريخ والقذائف القاتلة، المنطلقة من الطائرات والدبابات والمدافع والسفن الحربية، ودماء أكثر من خمسة آلاف شهيد وجريح، لن تحققه في الغرف المغلقة ضغوطات وتهديدات «البعض!». فجرائم الإبادة المتواصلة ضد شعبنا، لم تستطع كسر إرادته في الصمود والتحدي، كما أنها لم ولن تكون قادرة على إسقاط ثقافة المقاومة من قاموس حياته. إن «طبع الوعي الفلسطيني بالحديد الحامي» كما صرح مجرم الحرب موشيه يعالون رئيس هيئة الأركان في جيش العدو أثناء مجازر ٢٠٠٢، لن تتجح، طالما تتنابأجيال بعد أجيال على حمل راية المقاومة والتحرير.

■ ■

ليس فتحاً للمعابر.. إنه صراع وجود!!

التي يطلقها الجهلة والعملاء لإبطال التضامن مع أشقائنا في غزة، ومن قبلهم في لبنان)، لكنه بالإضافة إلى ذلك فلا بد – ولمصلحة قضايانا العادلة، وحتى ننصر في صراعنا الهائل ضد العدو، ونظراً للطبيعة العالمية للصراع، والأهمية الحاسمة لفهمه في وحدته، فإنه ينبغي أن ندرك جميعا، ودون لبس، أن عالم اليوم تحديداً، وهذا المشهد الرائع المتضامن مع أشقائنا في غزة وفصائل المقاومة، يفرض إدراك الأهمية الحاسمة للعوامل الطبقيـة والوطنية والقومية والأمية، وهي عوامل متشابكة ومتفاعلة ولا تتناقض مع الطبيعة الكفاحية والجهادية للدين. وهذا الإدراك هو ما جعل قوى يسارية وعلمانية ومسيحية تقف معنا، في حين أن وحدة الدين والمذهب لم تمنع البعض من الوقوف علناً مع العدو. إن القضية الأولى هي وحدة الهدف.

إن العدو الصهيو- إمبريالي يمر بأزمة عاتية. وهو ما يؤدي إلى إنتاج حالة متناقضة: وهن شديد يصيبه، وعدوانية وشراسة من يصارع الموت.

إدراك كل ذلك يضع على عاتق كل القوى المقاومة لهذا العدو وعملائه ضرورة العمل الجاد لصوغ رؤية صحيحة وعلاقات صحية على المستويات المحلية والقومية والإقليمية والعالمية تدعم وحدة العمل لإلحاق الهزيمة بالعدو.

إن القضية الماثلة أمامنا أكثر اتساعا من مجرد فتح المعابر وفك الحصار وتقديم المساعدات، بل وحتى من إقامة الدولة على ٢٨٪ من أرض فلسطين رغم تأييدنا المطلق لذلك وإدانتنا لكل من يعوقه باعتبار تلك مجرد أهداف لا بد أن تتجز في سياق هدف التحرير الكامل لفلسطين. ولأن الصراع هو العالمي الشامل.

■ ■

غزة: حساب «السرايا» و«القرايا»..



أن حزب الله وإيران، وأيضاً حسب التقرير، لن يتأخرا في التدخل العسكري المباشر حين يشعران بأن حماس والفصائل الأخرى على وشك الهزيمة، لأن ذلك «خط أحمر» لعلمهما أن مصير الخارطة السياسية الجديدة للمنطقة يتوقفان على معركة غزة ونتائجها .

الجيش الإسرائيلي لم يزل على تخوم التجمعات السكانية في قطاع غزة، ولن يغامر بدخولها كما تتمنى حماس والفصائل الأخرى المشاركة في القتال، على اعتبار أن ذلك سيكبّد الجيش ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ جندياً وضابطاً وهو ما لا يمكن لإسرائيل أن تتحمّله، فضلاً عن تبعاته المدمرة سياسياً بالنسبة للحكومة الإسرائيلية الحالية ومستقبل أقطابها في الانتخابات القادمة .

وتخلص القراءة الإسرائيلية إلى أن القرار النهائي يبقى للنتائج التي يجري تحقيقها في الميدان خلال الأيام القليلة القادمة التي ستشهد عنفاً في القصف والمواجهات لا سابق له منذ بدء العملية العسكرية قبل أسبوعين.

وفي عدد السبت الماضي من صحيفة الأخبار اللبنانية كتب إبراهيم الأمين مادة تشير إلى أن «المواجهات القائمة الآن مع المقاومين في كل قطاع غزة، تنبئ بتجربة جديدة يواجهها الإسرائيليون. وهي تجربة سبق لهم أن قرأوا بعض عناوينها قبل عامين في جنوب لبنان». وأشار الأمين إلى أنه قبل أيام من انطلاق العدوان. كان قادة «حماس» من السياسيين والعسكريين ومعهم قادة الفصائل الأخرى قد اختفوا عن مراكز المراقبة التقليدية،

لا يزال التخطيط يحكم الأداء السياسي الإسرائيلي في «معركة غزة»، وجوهر هذا التخطيط يعود إلى عدم قدرة الكيان على تحديد «أسباب استمرار تماسك الجسم العسكري الرئيسي لحماس وعدم انهياره بعد ثلاثة أسابيع من الضربات الجوية والبحرية والبحرية العنيفة».

في جلسة خاصة لما يسمى بالحكومة الأمنية العسكرية المصغرة، تم الاستماع في الأسبوع الماضي إلى إيجاز أمني تضمن المعطيات التالية:

١. إن الجسم العسكري الأساسي لحركة حماس، لم يزل متماسكاً ولم يجر تقطيع يذكر في أوصاله رغم العملية العسكرية الإسرائيلية التي قسمت القطاع إلى ثلاثة أجزاء معزولة.

يعود هذا التماسك إلى شبكة الاتصالات الخاصة القوية وشبكة التحصينات والأنفاق التي أشرف على إنشائها عماد مغنية في قطاع غزة بكامله قبيل اغتياله، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها صممت بما يتناسب مع طبيعة غزة المأهولة بالسكان. ومن أهم ميزاتها التقنية أنها معزولة ومستقلة عن شبكة الاتصالات العامة، وذات طابع سلكي- تحت أرضي، الأمر الذي يجعل من الصعب اختراقها، ويسمح باستمرار التواصل والتنسيق بين المجموعات المقاتلة، سواء على مستوى حماس نفسها أم على مستوى الفصائل المسلحة الأخرى. - الإمساك المحكم بالقرار السياسي والعسكري والأمني ومركزته بيد ثلاثة فقط يعتبرون من المقربين من خالد مشعل، وهم سعيد صيام وخليل الحية ومحمد جبري، يساعدهم في ذلك مسؤول جهاز أمن الحركة وضابط الاتصالات بين الداخل والخارج. القيادي عماد خالد العلمي.

٢. العامل الآخر هو الكميات الهائلة من الأسلحة التي تم تهريبها إلى قطاع غزة براً وبحراً، بما فيها ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ صاروخ من طراز غراد المحدث منذ صيف العام ٢٠٠٥، إلى جانب تمكّن المئات من عناصر «القوات الخاصة» من كوادز ومقاتلي حماس والجهاد من الالتحاق بمعسكرات تدريب خارجية. وهؤلاء يشكلون النواة الصلبة التي تشكل رأس الحربة في المواجهة البرية إذا ما اتخذ قرار بدخول التجمعات السكانية.

ويرى التقرير أن حزب الله لن يتدخل بشكل مباشر في المواجهة الدائرة من خلال فتح الجبهة الشمالية وذلك بالنظر لثقته بأن الوضع العسكري لحركة حماس وبقية الفصائل لم يزل بخير، إلا

◀ نجوان عيسى

منذ أن بدأ الحصار العدواني على قطاع غزة، كان واضحاً بالنسبة للقاصي والداني أن أنظمتها يعرف «بمحور الاعتدال العربي» شريكة في هذا الحصار، وعلى رأسها النظام المصري الذي استمر بإغلاق معبر رفح حتى في وجه المساعدات الإنسانية. وما إن تحول هذا الحصار إلى عدوان عسكري مباشر حتى أصبح الاستمرار في إغلاق هذا المعبر مشاركة مفضوحة في العدوان على غزة وشعبها ومقاومتها .

وتعالت الصيحات أكثر فأكثر في الشارع المصري والعربي وعلى امتداد العالم مطالبةً النظام المصري بفتح معبر رفح بشكل نهائي. ورغم الحجم الهائل للدمار واتساع رقعة الموت والدم، فقد استمر النظام المصري بدعم معلن أو مبطن من قسم من الأنظمة العربية في إغلاق المعبر وقرض حصار لا مثيل له في التاريخ على شعب القطاع الأ عزل ومقاومته الأسطورية التي واصلت التصدي باللحم العاري للآلة العسكرية الإسرائيلية الهمجية .

وبدأت المساعدات الإنسانية تأتي من كل حذب وصوب، وتتجمع في مدينة العريش المصرية. وسمّع النظام المصري بالفعل لبعض هذه المساعدات بالدخول عبر معبر رفح. وبدا إرسال الدول العربية لبعض الأغذية والأدوية وسماح مصر لجزء منها بالدخول إلى القطاع وكأنه قيام للنظام الرسمي العربي بواجباته تجاه الشعب الفلسطيني، وأصبح النفس العام حتى في الشارع يوحي بأن الواجب الملقى على عاتق العرب يتلخص في إغاثة الجرحى وإطعام الجائعين، وكان الأمر منوط بأي مؤسسة خيرية أو طبية، ولا يشكل واجباً أخلاقياً على عاتق أي دولة مجاورة لمدنيين يقتلون بلا رحمة .

ولأن الحال كذلك نقول إن هذا الحصار لا مثيل له في التاريخ المعاصر على الأقل، لأنها سابقة يسجلها النظام الرسمي المصري في أن لا يفتح أراضيه حتى للأطفال والنساء لكي ينقلوا بعيداً عن ساحات القتال.

العدوان على غزة

حصان «غز- وادة»...

◀ عبادة بوظو



«ألف ألف ميروك!»، الأنباء الواردة حتى مساء هذا اليوم الأربعاء ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٩، تقيد رغم تضارب الأرقام والمواقف باحتمال اكتمال «النصاب» لعقد قمة عربية «طارئة» في الدوحة، بعد ١٩ يوماً من العدوان الإسرائيلي الدموي على أهل غزة، موقعاً أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني بين شهيد وجريح!

سواء انعقدت قمة الدوحة أم لم تنعقد، وسواء تمت «تشاورياً» في الكويت أم لا، وسواء استبقت السعودية على الجميع بقمة التعاون الخليجي، أم لا، فإن السؤال الأكثر إلحاحاً، كما هي الحال مع كل القمم والاجتماعات العربية هو، بماذا ستخرج؟ وما الأسلحة الاقتصادية والدبلوماسية، دون العسكرية بالطبع، التي ستعتدها؟ والأبرز، ما آليات الإلزام فيها؟ ولاسيما مع وصول الوضع العربي إلى فرز، على أكثر من محور، هو الأكثر فجاجة واتضحاً، بين العميل المتواطئ في العدوان (الموقف المصري- السعودي مثلاً)، والرافض له (الموقف السوري- اللبناني)، وما بينهما (القطري- الليبي مثلاً)، في ظل تأمر غربي فادح وواسع ومكشوف لأكثر مرة في تاريخ الصراع مع العدو الإسرائيلي، ودائماً على حساب الدماء العربية، الفلسطينية.

ومع الحديث عن احتمال انعقاد القمة و«نصابها»، فإن الحديث استباقاً لها وعليها، وتقريباً من أي مضمون ولو خطابي متضامن بالمطلق مع المقاومة الفلسطينية يخرج عنها، قد كثر عن اقتراب المساعي الدبلوماسية للحل من نهاياتها ووصول مقاصدها. من القاهرة: «تجاوب حماس مع المبادرة المصرية»، كوشنير: «بدء ارتسام ملامح وقف إطلاق النار»، موراتينوس: «مواصلة جهود التهدئة المنشودة»، «باراك» يتحدث عن تهدئة مؤقتة يحتفظ خلالها جيش الاحتلال بمواقفه في غزة، والجميع يؤكدون على أن «هناك عملاً كبيراً ينبغي إنجازه قبل ذلك». وهذا العمل بوضوح يتمثل في محاولة «تثبيت أكتاف المقاومة، بل وأقدامها»، ولاسيما مع تأكيد «ليفني» أن «الحوار في القاهرة هو ضد حماس وليس معها»، علماً بأن المبادرة المصرية، كما أكدت كل فصائل المقاومة بما فيها حماس، تطلب، خدمةً لإسرائيل، إيجاد أمر واقع جديد في غزة غاية القضاء على المقاومة، وليس حماس فقط، من خلال إقامة جيش العدو لأحرمة أمنية تكريساً لحصار القطاع من داخله، بعد حدوده، وتثبيت فكرة الهدنة طويلة الأمد (١٥ عاماً) يجري البحث بعد الموافقة عليها في بقية الأشياء «التأهية» مثل «الممرات الإنسانية» و«فتح المعابر» على أن لا تطلق فصائل المقاومة أي صاروخ باتجاه الكيان الذي يحتفظ عملياً بكل خيارات الضرب كلما وجد هو ذلك ضرورياً، أي فرض الاستسلام على الفلسطينيين، حسب توصيف فصائل المقاومة ذاتها، والتي تؤكد ضرورة عدم تمكين الاحتلال من تحقيق انتصارات سياسية عجزت عنها آلته الحربية العدوانية.

وإذا كان الجميع يناور، فإن المعركة الميدانية لم تنته بعد، وهو ما يخيف الإسرائيليين، ومن يقف خلفهم، إذ لاتزال فصائل المقاومة في غزة تسطر، تثبيتاً لوجهه الحقيقي للمواجهة، أعظم البطولات في وجه الاحتلال ملحقه بقواته خسائر فادحة تعتمد التعتيم عليها: اشتباكات مباشرة، تفخيخ منازل بجنود الاحتلال، تدمير دبابات وآليات، قصف المستوطنات، نصب كمانّ وعمليات قنص واستشهاد، في وقت تتواصل فيه الأصوات الشعبية من رام الله محدرة من مقبة ترك القطاع وحيداً في المعركة عسكرياً، ومن انعكاسات المراهنة على انتصار العدو، في انتقاد مباشر لموقف «السلطة» التي يندمج الجناح العسكري لحركة فتح رغم أنف السلطة ذاتها في المعركة!

إذا كان معسكر التآمر العربي يرى «أن لضرورة لعقد قمة عربية من أجل غزة» رغم فداحة ما يجري فيها، وإذا كان المعسكر المقابل، مع المعسكر التوفيقى، يقولان إن «القمة مطلوبة ولو بمن حضر» فإن الشارع العربي، المستفز من المحيط إلى الخليج، وفي ظل تيقنه من استحالة قيام إجماع أو غطاء عربي شامل، يطرح أن «المقاومة وتوسيع رقعة الاشتباك مع العدو تخفيفاً عن غزة وتطبيق (الدفاع العربي المشترك) عملياً هي، بمن يادر»، والدليل ما شهدته من حوادث، حتى الآن، الحدود الإسرائيلية المطلوب أمريكياً-إسرائيلياً تهدئتها: مرتان إطلاق دفعات كاتيوشا من الجنوب اللبناني باتجاه مستوطنات الشمال، إلى جانب إطلاق الرصاص على وحدات الهندسة والدوريات الإسرائيلية في كل من الجولان السوري ووادي عربة في الأردن.

وإذا كان الغرب وإسرائيل يقولان على نحو ممجوج «إن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها» فإن السؤال الذي يطرح نفسه: إذا كانت ما تشهده غزة حرباً إسرائيلية دفاعية فكيف يمكن أن تكون الأسلحة المستخدمة في الحرب الهجومية؟ وعطفاً عليه، إذا كان استخدام الكيان للأسلحة الفتاكة، كالفسفور الأبيض، بما يحظى بتغطية إعلامية واسعة، يراد منه تهريب جميع العرب، فإن قبول «الحالة الانتظرارية» مع احتمالات تمكّن الكيان من تحقيق انتصار عسكري في غزة دون تمكنه في كل الأحوال من كسر إرادة مقاومة الشعب الفلسطيني نحو التحرر، يعني على المدى المنظور والمتوسط أنه بعد «الفسفور» في غزة، وفي إطار تصفية الحسابات، فربما سيكون «الكيماي» في بيروت والجنوب والضاحية، و«النووي» في دمشق وطهران، وهو ما لا يكفيه التعامل مع الكيان على مبدأ «داروا سفهاءكم» بل ينبغي البحث جدياً في كل الوسائل الممكنة لإجبار «إسرائيل» على وقف عدوانها دون قيد أو شرط مع فتح المعابر، بل ومعاقبة «إسرائيل» وردعها، بالاستفادة من الاستياء الشعبي الدولي،سواء هدأت «الحرب» في غزة أم لم تهدأ.

ويعزز ضرورة ذلك الرسائل الاستباقية الواضحة التي أطلقتها خليفة رايس في الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، وهي تبشر ب«القوة الذكية» الأمريكية التي تقوم على الاستفادة من قدرات إسرائيل في المشروع الكوني الأمريكي بالتوازي مع تقريفيها لدورها الجديد، عندما «نهبت» إيران وسورية مما أسمته «سلوكهما الخطر».

بالتوازي، وفي ظل «الاستعصاء الإسرائيلي » في غزة في حال استمراره، والغضب الشعبي عربياً ودولياً على نحو غير مسبوق من جرائم إسرائيل، واقتراب موعد تبديل الطاقم في البيت الأبيض، وإجراء الانتخابات الإسرائيلية، تمر المنطقة في منعطف ثنائي الاتجاه، حده الأول تثبيت خيارات المقاومة وانتصاراتها، وفي أحد وجوه حده الثاني يبدو الوقت ملائماً للأمريكيين والإسرائيليين تماماً لتنفيذ عمليات تصفية وإزاحة تؤسس لتغييرات إستراتيجية يراد منها أن تصب في مصلحة المشروع الأمريكي، على أن يبدو ظاهر بعضها المحتمل تلبية لتطلعات الناس، ويكون في الحقيقة تنفيساً لها . ويبدو أن علينا مراقبة ما قد تشهده مصر في هذا السياق مثلاً!

في نهاية المطاف، وكما كان الحال في عدوان تموز ٢٠٠٦، يعود الفرز أكثر وضوحاً في المنطقة التي تشهد «غزة ٢٠٠٩ »، وهناك مجاور لا تقبل النمويه عليها . وليس من المخجل القول إن أحد هذه المحاور يمتد من طهران شرقاً إلى كاراكاس غرباً مروراً بدمشق، وبيروت المقاومة، وغزة الصامدة، وحتى لا بازربوليفية التي طردت السفير الإسرائيلي، وهذا محور، رغم تباين مكوناته، يشترك في مناهضة المخطط الأمريكي الصهيوني القائم على منطى الإخضاع والهيمنة، وقد فرضت عليه المعركة في لحقته التي اعتقد الأعداء أنها الأضعف، غزة، والتي بات صمودها عقبة كبرى يراد القضاء عليها ب«حصان طروادة» سواء بإطلاق المبادرات المتعددة، أم بترويج مواقف الدول ملتبسة الأدوار والمواقف مثل قطر وتركيا، وهو «حصان» لا يستهدف «غز- وادة» فحسب، بل كل المدرجين على قوائم الاستهداف الأمريكي الإسرائيلي.

■ إعداد قاسيون

معركة غزة وتحويل الصراع إلى قضية إغاثة إنسانية



الحصن الوحيد الباقي في ما كان يعرف بالأمن القومي العربي .

إن هذا الانحدار الأخلاقي الخطير يوجب علينا أن نعود إلى الثوابت التي يصفها الكثيرون اليوم بأنها تنتمي إلى لغة خشبية مضى زمنها، وإن أول وأهم ما في هذه الثوابت هو أن الهدف الذي يجب أن نسعى إليه دون خجل أو مواربة هو إزالة هذا النظام النازي العنصري من على تراب فلسطين التاريخية، وأن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو تبني خيار المقاومة المسلحة وإغلاق ملف التفاوض نهائياً مع هذا العدو.

وان القول بأن هذا الهدف ممكن التحقيق ليس فيه أي التباس أو وهم لأن المقاومة بإمكانياتها المتواضعة وفي ظل أوسع تأمر دولي وعربي عليها، قد نجحت في إلحاق الهزيمة بهذا الكيان وفي إنهاء أحلامه التوسعية وتهديد أمنه ووجوده بشكل فعلي ومباشر، أما اختصار القضية في تقديم الطعام والدواء للمدنيين الفلسطينيين واعتبار السلام الفارع من أي مضمون خياراً نهائياً، فليس إلا حلقة جديدة من حلقات التخاذل والتآمر والتراجع غير المبرر أمام كيان عنصري على وشك التداعي والسقوط أمام ضربات المقاومة وصمودها البطولي.

مملكة «آل سعود» تموّل العدوان الإسرائيلي على غزة

تبييري ميسان❖

٦ كانون الثاني ٢٠٠٩

ترجمة قاسيون

الهجوم الإسرائيلي على غزّة خيارٌ جرى التحضير له منذ فترة طويلة، واتخذ قرار تفعيله قبل تسلم إدارة أوباما مهامها في البيت الأبيض. فالتغيرات الحاصلة في واشنطن غير ملائمة للتوجهات التوسعية في تل أبيب. إذن، حاولت إسرائيل الضغط على الرئاسة الأمريكية الجديدة بوضعها أمام الأمر الواقع.. لكن لتنظيم عملياتها العسكرية، اضطرت إسرائيل للاستناد إلى دعم شريكين عسكريين جديدين هما المملكة العربية السعودية ومصر، أصبحا يمثلان محورا صهيونيا - إسلاميا مفارقا. تقوم الرياض بتمويل العمليات، هذا ما يكشفه تبييري ميسان، في حين تنظم القاهرة عمليات شبه عسكرية.

منذ السبت ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً بالتوقيت المحلي، شنت القوات المسلحة الإسرائيلية عدوانا على قطاع غزة، جويا أولا ثم برّيا اعتبارا من الثالث من كانون الثاني ٢٠٠٩. في السادسة والنصف مساءً (بالتوقيت المحلي).

استراتيجية التدمير الشامل

تعلن السلطات الإسرائيلية بأنها لا تستهدف إلا مواقع حماس وبأنها تتخذ الحد الأقصى من الاحتياطات لحماية المدنيين. في التطبيق، لا يعني استهداف «مواقع حماس» تدمير مواقع هذا الحزب السياسي فحسب، بل كذلك منازل كوادره، وبصورة خاصة كل المباني الرسمية. بعبارات أخرى، تُستهدف العملية الحالية تدمير كل أشكال الإدارة في قطاع غزة. وقد صرح مساعد رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال دان هاريل قائلاً: «هذه العملية مختلفة عن العمليات السابقة. لقد رفعنا السقف كثيراً ونمضي في هذا الاتجاه. لن نضرب الإرهابيين ومطلقي الصواريخ فحسب، بل كذلك مجمل حكومة حماس. نحن نستهدف مباني رسمية وقوات الأمن ونحمل مسؤولية كل ما يحدث لحماس ولا نميز إطلاقاً بين مختلف تفرعاتها».

من جانب آخر، «بذل الممكن لحماية أرواح المدنيين» هو مجرد بلاغة لا يمكن أن يكون لها أي تجسيد: قطاع غزة، بكثافته السكانية التي تبلغ ٢٩٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، هو أحد أكثر أماكن العالم كثافةً بالسكان. يستحيل مادياً بلوغ الأهداف المختارة دون تدمير المساكن المجاورة في الآن ذاته.

تؤكد السلطات الإسرائيلية أنها تعمل بموجب دفاع شرعي عن النفس. وتقول إن إطلاق الصواريخ على الدولة اليهودية قد استؤنف منذ إعلان حماس إيقاف العمل بالتهدة من جانب واحد في التاسع عشر من كانون الأول ٢٠٠٨ .

والحال أن حركة حماس لم تخرق الهدنة. كانت قد عقدت هدنة لمدة ستة أشهر بين إسرائيل وحماس بوساطة من مصر، وكانت إسرائيل قد التزمت بإيقاف حصار قطاع غزة؛ والتزمت مصر بإعادة فتح معبر رفح؛ والتزمت حماس بوقف إطلاق الصواريخ ضد إسرائيل، لكن إسرائيل ومصر لم تقيا بالتزاماتهما أبداً. توقفت حماس عن إطلاق الصواريخ لعدة أشهر، واستأنفته في تشرين الثاني إثر تدخل إسرائيلي قاتل. استخلصت حماس حصيلة ازدواجية محادثتها،

إذا كانت حكوماتٌ

عربية قد أفسحت

المجال واسعاً أمام

إسرائيل في الماضي، فهي أول مرة تشارك فيها في التخطيط لحرب إسرائيلية، مشكّلةً بذلك محوراً صهيونيا - إسلامياً.

مصر والسعودية،

وعشرة آلاف عنصر

شبه عسكري عربي إلى

جانب إسرائيل.. هذه

هي النقطة الجديدة في

الشرق الأدنى.

فاعتبرت أن تجديد اتفاقٍ وحيد الاتجاه أمرٌ غير مجد .

يجري إطلاق الصواريخ على إسرائيل منذ العام ٢٠٠١، وقد جرى إحصاء نحو ٢٥٠٠ عملية إطلاق في سبع سنوات، قتلت ما مجموعه ١٤ إسرائيلياً حتى بدء العدوان. كما أنها لم تؤد إلى أية ضحية بين انتهاء الهدنة والهجوم الإسرائيلي الأخير. وألحال أن مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس يفترض تناسباً في الإمكانيات، وهذا أمر مغاير للواقع بالتأكيد. قام الجيش الإسرائيلي بحشد نحو ستين قاذفة قابل وما لا يقل عن ٢٠ ألف رجل مفرطي التسلح في مواجهة مقاومين مسلحين بصواريخ بدائية وبافعين مزودين بالحجارة.

حالياً، يستحيل تقدير الأضرار المادية والمأجورة. في اليوم العاشر من عمليات القصف، أحصت المستشفيات وأجهزة الإسعاف ٥٣ قتيلًا.

لا يأخذ هذا الرقم بالاعتبار الضحايا الذين سقطوا قبل وصول الإسعافات وقامت أسرها بدفنها مباشرةً دون المرور بالأجهزة الصحية. الجرحى بالألاف، ولن يتمكنوا من الحصول علي العلاجات الضرورية بسبب نقص الأدوية، كما أن معظمهم سيصبحون عاجزين مدى الحياة. أمّا التدمير المادي، فهو هائل.

«الرصاص المصبوب»..

الاستعانة بالأسطورة

انطلقت العملية أثناء عيد الهانوكا، يوم سبت، وأطلقت عليها تسمية «الرصاص المصبوب» إشارةً إلى أغنية لحاييم ناحمان بباليك يجري الترمّم بها في أيام الهانوكا الثمانية. على هذا النحو، ترفع إسرائيل، التي تؤكّد نفسها كدولة يهودية، هذه العملية إلى مرتبة قضية وطنية ودينية. يحيي عيد الهانوكا ذكرى معجزة الزيت، إذ أشعل اليهود الذين صدّوا اليونانيين، شكراً لربهم، مصباح زيت في معبد دون أن يتهلّوا؛ لكن في حين لم تكن كمية الزيت في المصباح تكفي لأكثر من يوم، فقد اشتعل لمدة ثمانية أيام. عبر ربط العملية العسكرية الحالية بمعجزة الزيت، تقول السلطات الإسرائيلية لسكانها إن قتل الفلسطينيين ليس أمراً نجساً.

أثارت الحرب الإسرائيلية احتجاجات في كل أرجاء العالم، وجرت أكبر المظاهرات في تركيا، حيث جمعت ٧٠٠ ألف شخص.

لذلك، دعت الإدارة القومية للمعلومات، وسيلة البروباغندا الجديدة المرتبطة برئيس الوزراء مختلف القادة الإسرائيليين إلى تطوير حجة أخرى، تنص على أن عملية «الرصاص المصبوب» هي معركة في «الحرب العالمية على الإرهاب» التي أعلنتها الولايات المتحدة ويساندها العالم الغربي. وبالفعل، تعتبر الولايات المتحدة حركة حماس منظمة إرهابية، حتى إن لم يحذّ الاتحاد الأوروبي حذوها رسمياً. تحاول الحكومة الإسرائيلية إعادة إطلاق موضوع «صدام الحضارات» العريزة على قلب إدارة بوش، في حين أعلنت إدارة أوباما التي ستباشر السلطة في العشرين من كانون الثاني إنها ستتخلّى عنها .

يسمح هذا الانزلاق البلاغي برؤية الدوافع الحقيقية للعملية. وهي تتمثّل في البحث عن طبيعة المواجهة وفي خصوصية العملية الحالية . يتمثّل منطق الحركة الصهيونية في الاستيلاء على هذه الأرض بتطهيرها عرقياً، وفي حال عدم تمكّنها من ذلك، فرض نظام تمييز عنصري عليها. يوضع الفلسطينيون في محميات، على نموذج البانتوستانات في إفريقيا الجنوبية؛ وهي حالياً الضفة الغربية من جانب، وقطاع غزة من

جانب آخر. ينبغي شنّ عملية عسكرية كبيرة كل خمسٍ إلى عشر سنوات لكسر إرادة المقاومة لدى هذا الشعب. من وجهة النظر هذه، تعتبر عملية «الرصاص المصبوب» مجزرةً أخرى، ترتكبها دولة تتمتع بحصانة تامة منذ ستين عاماً . كشفت صحيفة هآرتس أن وزير الدفاع إيهود باراك لم يقبل بهدنة ستة أشهر إلا لدفع مقاتلي حماس على الخروج من الظل. وقد استفاد من هذه الفترة لرسم خرائط بهدف الإجهاز عليهم فور توافر الفرصة .

عدم وضوح الإدارة الأمريكية الجديدة

يبقى أن هذه العملية تجري في الفترة الرئاسية الأمريكية الانتقالية. منذ أيلول ٢٠٠٨، كان المراقبون الفطنون يتوقعون أن يصل باراك أوباما إلى البيت الأبيض بفضل دعم تحالف متنوع التركيب يتضمّن المركّب البيئي المالي والحركة الصهيونية والجنرالات المتمردين ومناصري لجنة بيكر هاميلتون. بالنسبة لي، أعلنت هذه النتيجة منذ شهر أيار.

والحال أن هذا التحالف ليس لديه موقفٌ محدّد حول الشرق الأدنى. يعتبر الجنرالات المتمرّدون ومناصرو لجنة بيكر هاميلتون ومنظرّهم الجنرال برنت سكوكروفت أن الولايات المتحدة قد نشرت جيوشها أكثر مما ينبغي، ويتوجب عليها بالضرورة الحدّ من أهدافها وإعادة تشكيل قواتها . وقد عارضوا شنّ حرب على إيران، وأكدوا على عكس ذلك على ضرورة الحصول على مساعدة إيران لتجنّب الانهيار المفاجئ في العراق، وهم يأسفون على محاولات إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير (أي تعديل الحدود)، ويدعون إلى فترة استقرار. بل إن بعضهم يمضي إلى حدّ التخطيط لجذب سورية وإيران إلى المعسكر الأطلسي عبر إرغام إسرائيل على إعادة الجولان وحلّ المسألة الفلسطينية جزئياً. يقترحون تعويض الدول التي ستمنح جنسياتها للمهجرين الفلسطينيين والاستثمار الكثيف في الأراضي الفلسطينية لجعلها قابلة للعيش اقتصادياً. هذا المشروع يعني نهاية حلم التوسّع الصهيوني، وكذلك نهاية بعض الأنظمة العربية التي تدعمها واشنطن.

من جانبهم، يدعم الصهاينة الأمريكيون، الذين دفعوا باراك أوباما في المجال السياسي منذ اثني عشر عاماً فقط وانضمّ إليهم آل كلينتون، منذ أن تحوّلت هيلاري إلى الصهيونية المسيحية وانضمت إلى مؤسسة Fellowship Foundation، متابعة مشروع التمييز العنصري. في رسالة جورج دبليو بوش إلى أرييل شارون ومؤتمر أنابوليس، يريدون استكمال تحوّل الأراضي الفلسطينية إلى بانتوستانات، حيث تعترف الولايات المتحدة وحلفاؤها بدولة فلسطينية أو دولتين، لكن دون سيادة. ستجرمان من الجيوش وتبقى سياستهما الخارجية وشؤونها المالية خاضعةً للسيطرة الإسرائيلية. وإذا تمّ التمكن من اجتثاث المقاومة، فسوف تتصهران في الوقت المناسب في المشهد مثلما جرى لمحميات الهنود الحمر في الولايات المتحدة.

بباعث القلق على المصير المشترك، اجتمع وفدٌ مصري وإسرائيلي وسعودي في مصر في أيلول وتشرين الأول ٢٠٠٨. وفق مصدر من المقاومة، جرى الاتفاق في نهاية هذه المفاوضات على أن تشنّ إسرائيل عمليةً عسكريّة في غزة في حال حدوث تطور غير مناسب في واشنطن، تمولها المملكة العربيّة السعودية. في حين تدخل مصر

عناصر شبه عسكرية إلى غزة. إذا كانت حكوماتٌ عربية قد أفسحت المجال واسعاً أمام إسرائيل في الماضي، فهي أول مرة تشارك فيها في التخطيط لحرب إسرائيلية، مشكّلةً بذلك محوراً صهيونياً إسلامياً .

بعد تسمية أوباما لرام إيمانويل (ذي الجنسية المزدوجة الإسرائيلية والضابط في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية) رئيساً لمكتب البيت الأبيض، أصبحت الترويكا الإسرائيلية المصرية السعودية على علم بتوازن القوى داخل فريق أوباما وتوزيع المهام.

سوف توكل المناصب الهامة في وزارة الخارجية لأشخاص مقربين من مادلين أولبرايت وهيلاري كلينتون، مساعدا وزير الخارجية، «جيمس شتاينبرغ» و«جاكوب لو» هما صهيونيان متعصبان. كان الأول أحد محرري خطاب أوباما في الأيباك. سوف يحتل مجلس الأمن القومي أطلسيان قلقان من أن تؤدي الاستفزازات الإسرائيلية إلى خلل في تزويد الغرب بالطاقة، هما الجنرال جونز وتومّ دونيلون. وقد عبر الجنرال جونز، الذي كان مكلفاً بمتابعة مؤتمر أنابوليس، عدة مرات عن انزعاجه من المزايدة الإسرائيلية.

تبقى وزارة الدفاع في يدي روبرت غيتس، الذي كان مساعداً لسكوكروفت وعضواً في لجنة بيكر هاميلتون، وهو يستعد لصرف معاونيه الذين ورثهم من دونالد رامسفيلد، ولم يتمكّن من إزاحتهم قبل ذلك مثلما فعل مع سكرتير القوات الجوية مايكل واين ورئيس أركانه الجنرال ت. مايكل موسلي، وكلاهما مناهضٌ شرسٌ لإيران. فضلاً عن ذلك، نجح غيتس في فرض صديقه ليون بانيتا على رأس CIA، وهو مثله عضو في لجنة بيكر هاميلتون.

باختصار، تستطيع الترويكا الاعتماد على الدعم الدبلوماسي الأمريكي، والاعتماد أكثر على مساعدةٍ عسكريّةٍ أمريكيّةٍ قويّة.

شراكة القتل..

مصر و السعودية، وعشرة آلاف عنصر شبه عسكري عربي إلى جانب إسرائيل.. هذه هي النقطة الجديدة في الشرق الأدنى. للمرة الأولى، لا تموّل الولايات المتحدة حرباً إسرائيلية، بل المملكة العربية السعودية. تدفع الرياض الأموال لسحق الحركة السياسية«السنية» الرئيسية التي لا تسيطر عليها، حركة حماس. تعلم سلالة آل سعود أنه يتوجب عليها القضاء على كل بديل «سني» في الشرق الأدنى لتبقى في السلطة. لذلك اختارت الصهيونية الإسلامية. أما مصر، فهي تخشى توسّع التمرد الاجتماعي نحو الإخوان المسلمين.

لكن الاستراتيجية العسكرية تبقى أمريكية، مثلما كانت عليه الحال في حرب ٢٠٠٦ على لبنان. عمليات القصف لا تهدف للقضاء على المقاتلين، وما أشرت إليه أعلاه ليس له معنى في وسط حضري، بل شلّ المجتمع الفلسطيني بمجمله. إنه تطبيق لنظرية الحلقات الخمس لجون واردن الثالث.

في نهاية المطاف، ودائماً وفق هآرتس، اتخذ إيهود أولمرت وإيهود باراك وتسيبي ليفني قرار الحرب في الثامن عشر من كانون الأول، أي عشية انتهاء الهدنة.

نظّمت الإدارة القومية للمعلومات تمويهاً في الثاني عشر من كانون الأول لاستكمال الأكاذيب المبررة للمذبحة.

بدأت العملية في السابع والعشرين من كانون الأول بحيث تتجنّب تدخل البابا. غير أن

شؤون استراتيجية

عمليات القصف لا تهدف للقضاء على المقاتلين، بل تهدف لشلّ المجتمع الفلسطيني بمجمله..

بنديكتوس السادس عشر ذكر في رسالته بمناسبة عيد الميلاد «أفقاً يبدو أنّه يكفهر مجدداً بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين».

فلنعد إلى مسرح العملية. حضّر الطيران الإسرائيلي الأرض لتغلغل برّي، يفتح الطريق لأشياء عسكريين عرب. وُفق معلوماتنا، يتجمّع حالياً نحو عشرة آلاف رجل قرب رفح، جرى تدريبهم في مصر والأردن ووضعوا تحت قيادة المستشار القومي الأسبق للأمن لدى محمود عباس، الجنرال محمد دحلان (الرجل الذي نظّم تسميم ياسر عرفات لحساب الإسرائيليين، وفق وثائق جرى نشرها منذ عامين). وهم مدعون للعب الدور الذي لعبته ميليشيا إيلي حبيقة في بيروت حين حاصرت قوات أرييل شارون مخيمي اللاجئين في صبرا وشاتيلا. لكنّ الترويكا الصهيونية تتردد في إطلاق «كلاها الحربية» طالما أن الوضع العسكري داخل قطاع غزة لم يستقر بعد. منذ عامين، جرى تدريب مقاومين فلسطينيين كثر على تقنيات حرب العصابات التي يتبعها حزب الله، وعلى الرغم من أنهم محرومون نظرياً من الأسلحة اللازمة لهذا النمط من القتال، فنحن نهمل قدراتهم الحقيقية. ستكون هزيمة على الأرض كارثةً سياسية بالنسبة لإسرائيل بعد هزيمة جيشها البري في لبنان في العام ٢٠٠٦، وهزيمة مدربيها في جورجيا في العام ٢٠٠٨. تستطيع دائماً سحب مدرعاتها بسرعة من غزة، لكنّ سحب أشباه العسكريين العرب لن يكون بالسهولة نفسها .

دعا الاتحاد الأوروبي إلى هدنة إنسانية، وردّت إسرائيل بأنها غير ضرورية لعدم وجود أزمة إنسانية جديدة منذ بداية القصف. وللبرهان على حسن نية «الدولة اليهودية»، سمحت بإدخال بضعة مئات من شاحنات المساعدات الغذائية والطبية للمليون وأربعمائة ألف نسمة.

في كلّ الحروب التي شنتها إسرائيل منتهكة القانون الدولي، جرى تنظيم حملة دبلوماسية مسبقة لإتاحة الوقت لها، في حين توقّف الولايات المتحدة صدور أي قرار عن مجلس الأمن. في العام ٢٠٠٦، كان رومانو برودي ومؤتمر روما هما اللذان قاما بتشتيت الانتباه. أما هذه المرة، فهو الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي أعلن أنه سيكرّس يومين من وقته الثمين لحلّ مشكلة فشل فيها الآخرون منذ ستين عاماً. لم يترك السيد ساركوزي أي مجال للشك في تحيزه، فاستقبل أولاً في قصر الإليزيه وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني والزعيم «السنّي» السعودي اللبناني سعد الحريري، وتحدثت بالهاتف مع الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس السلطة الفلسطينية الألعبوة محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت.

■ ■

❖محلل سياسي، مؤسس شبكة فولتير. آخر كتبه: الخديعة الرهيبة ٢ (إعادة تشكيل الشرق الأدنى والحرب الإسرائيلية على لبنان).

القدس عاصمة... لأية ثقافة؟

◀ محمد سامي الكيال

بحلول العام ٢٠٠٩، الذي ابتدأ وسط فوضى مشاهد الدم والخراب القادمة من قطاع غزة، ستواجه الثقافة العربية المعاصرة استحقاقاً كبيراً، يعد أن اختيرت مدينة القدس المحتلة (أو رمزية اسمها على الأقل) عاصمة للثقافة العربية في هذا العام. لا يمكن لأحد بالطبع أن يشكك في أهمية هذه الخطوة وضرورتها، كما لا يصح التساؤل عن أحقية القدس في تبوء هذه المكانة، ولكن ما تأثيره هذه المناسبة من إشكاليات سيدفعنا إلى طرح بعض الأسئلة التي تتعلّق أساساً بحاضر الثقافة العربية، وبما يمكن لها أن تقول في هذه التظاهرة الاستثنائية.

التحدي الذي تواجهه الثقافة العربية المعاصرة يكمن في قدرتها على أن تجعل من مدينة مهددة في هويتها الثقافية العربية منطلقاً أساسياً لإيصال صوتها وقول كلمتها طيلة عام كامل، وأن تثبت من ذلك المنطلق قدرتها على الصمود والعطاء ضمن شرط تاريخي- ثقافي هو الأصعب... التحدي إذاً يطال أحقية هذه الثقافة في الوجود والبقاء.. ولعلّ السؤال الأساسي هو: هل ستستطيع الثقافة العربية المعاصرة مواجهة هذا الرهان؟ وهي الثقافة التي ما زالت تعاني الكثير من التخطي في تحديد أولوياتها، وفي تقديم مقاربات شافية لإشكالياتها الرئيسية. والتي تشهد ضعفاً كبيراً في حسها النقدي، وفي قدرتها على طرح أكثر الأسئلة صعبةً وحساسة!!

أمام هذا الواقع تبدو آفاق احتفالية «القدس عاصمة الثقافة العربية» محصورةً في خيارات محدودة، يمكن أن نوجزها بخيارين رئيسيين:

غزة خيمتنا الأخيرة

◀ محمد سعيد

● لليوم الـ(٠٠٠) من العدوان الهمجي على غزة، وبعد سقوط أكثر من (١٠٠٠ شهيد) وآلاف الجرحى، وبعد تدمير البيوت والمساجد والمدارس والأشجار، وبعد كل القنابل والصواريخ المحرمة التي سقطت على الأرض.. غزة ما زالت تقاوم برجالها ونسائها وشيوخها وأطفالها وأشجارها، تقاوم بكل ما تملك من عزيمة وصبر، وتقاوم بكل ما تملك من حب للحياة، وكل من فيها يصرخ عالياً: نموت بشرّف..أو ننتصر.

● يحلم أطفال غزة في الليل بهدايا العيد ليصحوا على صوت طائرات الأباتشي وإف- ١٦/ طفلة نامت بحضن والدتها وفي الصباح وجدت نفسها في ثلاثة الموتى/ طفلة أخرى كانت تحلم أن تصبح طبيبة في المستقبل ولكنها أصبحت الآن شهيدة/ طفلٌ ذهب إلى المدرسة ولم يعد..ذهبوا يبحثون عنه فلم يجدوا المدرسة/ طفلٌ آخر كان يلعب بطائرة ورقية، طارت الطائرة عالياً وعادت

لتقصفه بصواريخها/ كل أطفال غزة يموتون على الهواء مباشرة/ والعالم المتحضر يراقب الضحايا على شاشة التلفاز وهو يشرب نخب السنة الجديدة/ يشعر بألم خفيف في الذاكرة أو الخاصرة/ يأخذ حبة أسبرين/ ثم يذهب إلى النوم.

● الملوك يحاصرون غزة/ الملوك يقطعون عنها الدواء والهواء/ الملوك ينددون ويستتكرون بشدة مجزرة غزة/ الملوك يترعون بالدم لأطفال غزة/ الملوك يتشاورون فيما بينهم حول عدوان غزة/ الملوك يطالبون غزة بضبط النفس/ الملوك يدعون لعقد قمة طارئة/ بعض الملوك يرفضون حضور القمة لأنها ليست على مزاجهم / و«الملوك إذا عقدوا قمة أفسدوها»/ والملوك خيبتنا/ وغزة خيمتنا الأخيرة.

● «شافيز» يطرد السفير الإسرائيلي/ هيفاء وهبي تؤجل حفل زفافها حداداً على غزة وتبحث عن أغنية وطنية/ نجومات هوليود يقاطعن شركة

١ - **تأكيد الهوية...ثقافة «التثريث»:** يبدو طبيعياً، نظراً لخصوصية الاحتفالية، أن تنصبّ معظم الجهود والإسهامات المشاركة فيها على تأكيد هوية المدينة المحتلة، وإبرازها بأجلى صورها، ولكن أية هوية للمدينة ستبرز الثقافة العربية المعاصرة في شرطها الراهن؟ وفي ظل تدهور الخطاب الثقافي الحداثي على الصعيد العربي فإنه من المتوقع أن يكون الجواب على سؤال الهوية جواباً تقليدياً وماضوياً، يركز على عناصر الثبات والركود في الجوهر المفترض لهوية المدينة، ويعجز عن القيام بأية صياغة جديدة وحركية لتلك العناصر ضمن بنية خطاب حداثي

٢ - **تأكيد الحضور... «ثقافة» المقاومة:** من المحتم أن تتخذ ثقافة المقاومة لنفسها مكانة

الصدارة في احتفالية القدس، رغم تباين توجهات وغايات القائمين على الاحتفالية، وقد زاد تمسك الشعب الفلسطيني وبقية الشعوب العربية بخيار المقاومة من راهنية وجود تلك الثقافة، بوصفها تأكيداً لحضور تطلعات ووجدان شعوب بأكملها من خلال الفعل والخطاب الثقافيّين. إلا أن هناك الكثير من الأسباب التي تدعونا إلى وضع كلمة ثقافة بين هلالين مزدوجين لدى الحديث عن «ثقافة» المقاومة، فإذا أخذنا الكلمة بمعناها العام والواسع نجد أن للمقاومة حضوراً ثقافياً راسخاً في مخيال الجماهير العربية، يتجسد في عدد من القيم والرموز والتصورات الموروثة ذات الطابع الديني والوطني، وهذه القيم والتصورات قادرة على تحريك الجماهير وقت اللزوم. أما أخذنا كلمة الثقافة بمعناها الضيق، أي بدلالاتها على الإنتاج الثقافيّالمخصوص، فنسجد أن حركات المقاومة العربية المعاصرة لا تملك إنتاجاً ثقافياً حقيقياً، بل ولا تهتم كثيراً بذلك الإنتاج. وتعادي الكثير من أساسياته ومقوماته، أما المثقفون «المستقلون» فهم قاصرون عن تغطية المقاومة ثقافياً، أو لا مبالون بذلك أصلاً!!

وإذا كان البعض قد تساءل عن سبب غياب شعر المقاومة ونثرها، ومختلف فنونها البصرية والسمعية الأخرى، فإننا سنمدّ هذا التساؤل فيما يخص الاحتفالية لنصوغه بالشكل التالي: كيف ستقدم الاحتفالية المقاومة ثقافياً؟ وبأي من وسائل وأدوات الفعل الثقافي؟ ومن الذي سينهض بعبء هذه المهمة؟ وهل ستتجج في صياغة خطاب ثقافي راق، قادر على مخاطبة الآخر، والوصول إلى العالمية؟

ما بين استحقاقَي تأكيد الهوية وتأكيد الحضور ستمضي أيام الاحتفالية، فما لذي ستقوله لنا القدس هذا العام، وما لذي سنقوله لها؟

■ ■



● في كل لحظة يولد شهيد على أرض غزة، وفي كل لحظة تسقط قذيفة على بيت أو مدرسة أو جامع لتحرقه وتدمره، إنها لحظات الموت والرعب، إنه الموت يتجول في شوارع غزة، يخطف الرجال والنساء والأحلام، يسرق ثوب العروس في يوم زفافها وضحكات الصغار، إنه الجحيم يحاصر أهل غزة، إنها غزة في قلب الجحيم تقاوم، وغزة «ستستمر في الانفجار، لا هوموت ولا هوانتجار، ستستمر في المقاومة».. ولكنه أسلوب غزة في إعلان جدارتها بالحياة..

■ ■

يهودية تدعم الانتهاك الإسرائيلي في فلسطين/ حاخام يهودي يحرق جواز سفره الإسرائيلي احتجاجاً على حرب غزة/ البريطانيون يضربون مقر حكومتهم بالأحذية احتجاجاً/ الأتراك يطردون فريقاً إسرائيلياً ويوقفون مباراته ورئيس حكومتهم أردوغان يرفض الرد على اتصال من أولمرت احتجاجاً على العدوان/ تظاهرات الغضب تعم مدن العالم وأنظمة الذل والعار مشغولة بحماية كراسيها المتعفنة ومصالحها الضيقة وحماية سفارة إسرائيل من غضب المتظاهرين.

الإعلام بوصفه شريكاً في المذبحة..

السينما من خلال امتلاك أكبر شركات الإنتاج السينمائي وصناعة الأفلام المركزة أولاً على حق اليهود التاريخي في فلسطين وتضحياتهم في سبيل «أرض الميعاد» وتكريس أكاذيب تاريخية مثل (الهولوكست).. وتحاول الميديا الصهيونية من خلال السينما تصوير «تخلف» و«بطش» و«همجية العربي ولا إنسانيته» وتشويه صورة المقاوم الفلسطيني..

أول فيلم عن اليهود تم إنتاجه قبي باريس عام ١٨٩٩ وحمل اسم (قضية دريفوس) وهو يعرض لقضية «اضطهاد اليهود» حيث يصور ضابطاً فرنسياً يتهم بالخيانة العظمى لأنه يهودي.. ثم توالى الأفلام مثل (مولد أمة) لـ دافيد حريفيا و(هاهي أرضك) لـ باروخ أجا داتي.

وتبسط الصهيونية العالمية هيمنتها على عاصمة صناعة الأفلام (هوليوود).

وبما يتصل بموضوع المسرح، فالى الآن لم تتبلور حركة صهيونية بشكل خالص، بل هناك بعض الأعمال الفردية التي لا تكاد تذكر، ويقتصر دور الحركة الصهيونية على محاربة المسرحيات العالمية التي قد تحاول شرح الحقائق فيما يختص بالهولوكست أو حقوق الشعب الفلسطيني.

ربما

تداعيات

(١) ولا بدّ من صبرا جديدة، وقانا مستمرّة كي يتذكّر العرب أنّهم شعبٌ لا يساوي شيئاً في حسابات الشّعوب.

(٢) إذا كنّا متفقين على أنّ المجازر هي تاريخ هذا الشّعب، والقتل ذاكرة أرضه، يمكننا تحقيب أجياله على هذا النّحو: جيل ما قبل المجزرة، وجيل ما بعد المجزرة، أو جيل ما بين مجزرتين.. التحقيب الآخر لتاريخ فلسطين موثّق بدماء أبنائها..

(٣) بعيداً عن صفح «K.S.A»، وأبواقها الموضوعيّة جدّاً، المفلترة والمعقّمة، التي وضعها تطوّر الأحداث في مآزق ضمير حقيقيّ، وكذلك بعيداً عن الكتابات الحماسيّة التي تبيّشر بانتصار الدّم على الرصاص.. ثَمّة لفئّة بالغة الأهميّة، تستحق النّحيّة والتقدير وهي المصنق الذي راحت ورّعته جريدة «الأخبار» اللبنيّنة مع أعدادها، فمن صورة طفل يبكي وإلى جواره عبارة «أنا بخير.. طمئوني عنكم»، إلى صورة أطفال جرحى كُتب إلى جوارهم: «نحن في مستشفى.. أين أنتم؟»..

(٤) معركة أخرى تدور رحاها على الشبكة العنكبوتيّة، معركة حامية الوطيس يديرها شباب من غرف عمليّات متفرقة، والنتائج الباهرة حتّى الآن تدمير عشرات المواقع الإسرائيليّة.. مرchy لقراصنة الإنترنت «الهاكرز»..

الإذاعة الإسرائيليّة أعلنت أن القراصنة اخترقوا مواقع صحيفتي «يديعوت أحرونوت» و «معاريف»، وكذلك موقع بنك «ديسكونت». القراصنة يدمرون مواقع العدو ثم يرفعون على أنقاضها صوراً لضحايا العدوان المتواصل على غزة.

(٥) المكسب الكبير كان لتامر حسني، وأشباهه، فهذا الفتى قدّم أغنية عن الحدث، وأمنّ لنفسه صورة المغنيّ الملثمم بالقضية، ومنها (وكما نقول في العامية: دبر حالو)، بينما تخلو ساحات التضامن من خالد الهير وسامي حواط وسميح شقير.. هؤلاء الذين غنّوها قبل اليوم بوصفها الأمل، لا كمعزّين.

(٦) حري بهذا الدم المهرق صنع أفق جديد، وحري بنا أن نهض.. أليس الدم فاتورة في النهاية؟ دم غزّة في القريب القريب مفتاح غد أفضل ممّا يشبّره مخاطر الاحتلال في ما يسمّى بالسلطة «الوطنية»؟.. والأ فإنّنا حقّاً لا نستحق الحياة..

■ **رائد وحش**

raedwahash@kassioun.org

وبالنسبة للإذاعة فهي ثاني أقدم وسائل الإعلام المعاصرة بعد الصحافة، وكان للصهيونية بداية تأثير كبير عليها من خلال السيطرة على محطات الـBBC البريطانية أو راديو مونتري كارلو وصوت أمريكا، وبعد قيام إسرائيل تم إنشاء إذاعة إسرائيل عام ١٩٥٩ لتبث نوعين من الإعلام: إعلام موجه للداخل وباللغة العبرية وإعلام للخارج باللغة العربية.

لقد كرست الحركة الصهيونية اهتمامها بالداعاية الصهيونية من خلال حشد الإمكانيات والأدعمة العلمية لإيجاد واستتباط الطرق والأساليب الدعاية لغزو العقول ونشر الأفكار الصهيونية وقلب وتزييف الحقائق، وهو ما يتوضخ الآن في الحملة الإعلامية الصهيونية الموجهة تجاه قطاع غزة وحصاره والعدوان عليه ومحاولة اجتياحه عسكرياً وسعيها لجمع التأييد الدولي لشرعنة كل ذلك.

ولعل أهم دور تلعبه آلة الدعاية الصهيونية هو الحرب النفسية وغزو العقول وهو ما عبر عنه موشي دايان بقوله «إننا نستهلك كمية كبيرة من الذخيرة الغالية الثمن لندمر مدفعاً واحداً من مدافع العدو، ولكن أليس من الأفضل والأرخص أن نستعمل الدعاية والحرب النفسية لشل الأصابع التي تضغط على زناد هذا المدفع».

■ ■



أنين محمود درويش ... في عدوان سابق

تحيط خاصرته بالأفلام...وتنفجر...لا هو موت.. ولا هو انتحار.
إنه أسلوب غزة في إعلان جدارتها بالحياة.
منذ أربع سنوات ولحم غزة يتطاير شظايا قذائف.

لا هو سحر ولا هو أعجوبة، إنه سلاح غزة في الدفاع عن بقائها وفي استنزاف العدو.
ومنذ أربع سنوات والعدو مبهتج بأحلامه.. مقتون بمغازلة الزمن.. إلا في غزة، لأن غزة بعيدة عن قاربها ولصيقة بالأعداء.. لأن غزة جزيرة كلما انفجرت . وهي لا تكف عن الانفجار . خدشت وجه العدو وكسرت أحلامه وصدته عن الرضا بالزمن. لأن الزمن في غزة شيء آخر.. لأن الزمن في غزة ليس عنصراً محايداً. إنه لا يدفع الناس إلى برودة التأمل، ولكنه يدفعهم إلى الانفجار والارتطام بالحقيقة. الزمن هناك لا يأخذ الأطفال من الطفولة إلى الشيخوخة ولكنه يجعلهم رجالا في أول لقاء مع العدو.. ليس الزمن في غزة استرخاء ولكنه اقتحام الظهيرة المشتعلة.. لأن القيم في غزة تختلف.. تختلف.. تختلف.. القيمة الوحيدة للإنسان المحتل هي مدى مقاومته للاحتلال هذه هي المنافسة الوحيدة هناك. وغزة أمنت معرفة هذه القيمة النبيلة القاسية.. لم تتعلمها من الكتب ولا من الدورات الدراسية العاجلة، ولا من أبواق الدعاية العالية الصوت ولا من الأناشيد، لقد تعلمتها بالتجربة وحدها وبالعَمَل الذي لا يكون إلا من أجل الإعلان والصورة.

إن غزة لا تباهي بأسلحتها وثورتها وميزانيتها إنها تقدم لحما المر وتتصرف بإرادتها وتسكب دمها. وغزة لا تتقن الخطابة.. ليس لغزة حنجرة.. مسام جلدنا هي التي تتكلم عرفاً ودماً وحرائق.
من هنا يكرهها العدو حتى القتل. ويخافها حتى الجريمة. ويسعى إلى إغراقها في البحر أو في الصحراء أو في الدم. من هنا يحبها أقاربها وأصدقائها على استحياء يصل إلى الغيرة والخوف أحياناً. لأن غزة هي الدرس الوحشي والنموذج المشرق للأعداء والأصدقاء على السواء.

.. وليست غزة أغنى المدن..

وليست أرقى المدن وليست أكبر المدن. ولكنها تعادل تاريخاً. لأنها أشد قبحاً في عيون الأعداء، وقفراً ويؤساً وشراسة. لأنها أشدنا قدرة على تعكير مزاج العدو وراحته، لأنها كابوسه، لأنها برتقال ملغوم، وأطفال بلا طفولة، وشيوخ بلا شيخوخة، ونساء بلا رغبات، لأنها كذلك فهي أجملنا وأصفانا وأغنانا وأكثرنا جدارة بالحب.

نظلمها حين نبحت عن أشعارها. فلا نشوهن جمال غزة، أجمل ما فيها أنها خالية من الشعر، في وقت حاولنا أن نتصر فيه على العدو بالقصائد فصدقنا أنفسنا وابتهجنا حين رأينا العدو يتركنا نغني.. وتركانه ينتصر ثم جفنا القصائد عن شفاهنا، فرأينا العدو وقد أتم بناء المدن والحصون والشوارع.

ونظلم غزة حين نحولها إلى أسطورة لأننا سنكرهها حين نكتشف أنها ليست أكثر من مدينة فقيرة صغيرة تقاوم. وحين ننسأل: ما الذي جعلها أسطورة؟ سنحطم كل مرايانا ونيكي لو كانت فينا كرامة أو لنعلمنا لو رفضنا أن نثور على أنفسنا .

صحيح أن لغزة ظروفها خاصة وتقاليد ثورية خاصة. (نقول ذلك لا لنحلل، وإنما لنتحلل)، ولكن سرها ليس لغزا: مقاومتها شعبية متلاحمة تعرف ماذا تريد (تريد طرد العدو من ثيابها)، وعلاقة المقاومة فيها بالجماهير هي علاقة الجلد بالعظم. وليست علاقة المدرس بالطلبة.

لم تتحول المقاومة في غزة إلى وظيفة، ولم تتحول المقاومة في غزة إلى مؤسسة. لم تقبل وصاية أحد ولم تعلق مصيرها على توقيع أحد أو بصفة أحد. ولا يهمها

جردة حساب لعاصمة الثقافة العربية: أتراه يستمر الحراك؟



الصوت المخملي السيدة فيروز لتقدم على خشبة دار الأوبرا مسرحية «صبح النوم»، بعد غياب طويل، إلا أن الحدث الموسيقي الأبرز هذا العام، كان من نصيب زياد الرحباني وأمسياته الخمس في قلعة دمشق، إذ أنه ولأول مرة يلتقي مع جمهوره السوري. زياد الذي أبدى تفاؤله بالجمهور السوري، إذ أنه لم يكن يتوقع هذا العدد الهائل، أو هذا الحب الاستثنائي. كذلك كان حفلات الفنان مارسيل خليفة في أربع مدن سورية. و لا يقل أهمية قدوم الفنان السوري عابد عازرية. كما أن تنظيم ليالي «موسيقى العالم» في قلعة دمشق جعل الجمهور يتعرف على أنواع مختلفة من الموسيقى، وكذلك تظاهرة «النساء غني» والتي كان مسرحها قصر العظم، هذه التظاهرة التي قدمت أهم المدارس الموسيقية في الوطن العربي. كما أنه خصص ثالث ثلاثاء من كل شهر لأحياء أمسية موسيقية لأحدى الفرق الموسيقية الشابة، كذلك قدمت الأمانة منح إنتاجية للسينما من خلال دعمها للمخرجين الشباب في السينما. أما في المجال الإبداعي فجاءت ملتقيات «الرواية والسرد العربي»، وملتقى الشعر العربي المعاصر» والذي تم إهداؤه إلى روح محمود

درويش، وقد تم التعرف من خلال هذا الملتقى إلى أصوات شعرية جديدة بعد حصول اثنتي عشرة مجموعة لذينة من الشعراء الشباب على منحة الأمانة في الأصوات الشعرية الجديدة. وكما كان مؤسفاً ما حصل في معرض مكتبة الأسد الدولي للكتاب والذي بدأ بمنع شيخ الناشرين العرب للكتاب «مكتبة مدبولي» من المشاركة، ومن ثم سحب كتب من الدور المشاركة في المعرض بعد أن تم السماح بعرضها وتداولها، بسبب الإساءة الأخلاقية. إلا أن الفضيحة الكبرى تجلت بمشاركة إحدى دور النشر السورية بثمانية أجنحة تحت أسماء وهمية بعد أن حرم الكثير من المشاركة بحجة ضيق المكان.

ودعت دمشق العام بحدث مأساوي آخر تجلّى بالعدوان البربري على قطاع غزة مما جعل الأمانة تلغي الاحتفال المقرر نهايتها كعاصمة للثقافة العربية.

والسؤال الذي يبقى معلقاً هل ستشهد دمشق هذا العام حراكاً ثقافياً مثل الذي سبقه وثبتت أنها عاصمة للثقافة العربية دون أن تحتاج تنويعاً؟ أم ستجعلنا نشعر بالحنين للعام الماضي؟
Kays_wa@yahoo.com

مسابقة «قاسيون» للأغنية الوطنية.. قريباً!

أو الإلكتروني، أو عبر الموزعين أو المراسلين المعتمدين..
هذا وسيتم توزيع الجوائز على الفائزين ضمن حفل خاص..
■ ■

والتسيق مع الفنانين الذين سيقومون بتلحين القصائد الفائزة وتقديمها مغناة.. وسوف يُنشر إعلان المسابقة بكل تفاصيله في العدد القادم..
إرسال المساهمات سيتم عبر البريد العادي،

تعمل صحيفة «قاسيون» على إتمام كل الترتيبات والتحضيرات اللازمة لإجراء مسابقة لاختيار أفضل كلمات أغنية وطنية، ويجري العمل الآن على استكمال تشكيل لجنة التحكيم الخاصة بهذه المسابقة،

كثيراً أن نعرف اسمها وصورتها وفصاحتها لم تصدق أنها مادة إعلامية، وأنها فوتوجنيك. لم تتأهب لعدسات التصوير ولم تضع معجون الابتسام على وجهها. لا هي تريد.. ولا نحن نريد .

ولم يتحول جرح غزة إلى منبر للخطابة. من جمال غزة أننا لا نتحدث عنها كثيراً، ولا نعطر دخان أحلامها بعبير أغانيها النسائي.

من هنا تكون غزة تجارة خاسرة للسماسة ومن هنا تكون كنزا معنوياً وأخلاقياً لا يقدر لكل العرب.

ومن جمال غزة أن أصواتنا لا تصل إليها لا شيء يشغلها، لا شيء يدير قبضتها عن وجه العدو، لأشكال الحكم في الدولة الفلسطينية التي سنشدها على الجانب الشرقي من القمر، أو على الجانب الغربي من المريخ حين يتم اكتشافه، إنها منكب

المستفيدون من «إعادة توزيع الدعم» في كتاب..



أصدر «معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» بالتعاون مع «الهيئة الألمانية للتعاون الفني» و«معهد التخطيط القومي بالقاهرة» كتاباً يضم أعمال ورشة العمل التي أقيمت في مركز رضا سعيد للمؤتمرات بين ٢٦ / ٢٧ / ٢٠٠٨ تحت عنوان «آليات إعادة توزيع الدعم وإيصاله إلى المستفيدين».

يضم الكتاب الدراسات التالية:
- «تفعيل منظومة الدعم في مصر من خلال آليات الاستهداف» (د. علا سليمان الحكيم ود. طارق نوير): تسعى هذه الدراسة إلى استعراض التجربة المصرية في مجال استهداف الفقراء بغية إعادة توزيع الدعم بشكل عادل.

- «الدعم والسياسات الاقتصادية الكلية» (أ. فضل الله غرز الدين و د. إيباد علي): تحاول هذه الدراسة إيجاد مقاربة لمسألة الدعم انطلاقاً من كونها سياسة كلية ذات بعدين، يساهم الأول في الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مستدامة، بينما يوفر الثاني أداة مرنة تساهم في تحقيق عدالة التوزيع.

- «أثر رفع الدعم على الفقر ومستوى المعيشة» (د. قدرى جميل): توضح هذه الدراسة مفاهيم أساسية مثل: «الدعم» «خط الفقر» وتتناول أثر رفع الدعم على مختلف الأصعدة، وانعكاسه على علاقة الأجور

قاسيون 2009

تعلن قاسيون عن استمرار

حملة الاشتراكات لعام 2009

قيمة الاشتراك السنوي (400) ل.س

يتم الاشتراك عبر الموزعين

قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن. فوق كل اعتبار.

زار موقعنا بين عديدين 62.024 زائراً

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org